Regain
Yemen
مبادرة استعادة

رابعا : تقرير خاص عن تجارة وشركات النفط الحوثية

# النفط و الدماء
# Oil & Blood

# Regain
## Yemen
## مبادرة استعادة

# A Profiles On | نبذة تعريفية عن
# “Regain Yemen”

**/ Regain Yemen**

هي مبادرة ذات صفة اعتبارية تعمل على تعقب الاموال ومصادر تمويل جماعة الحوثيين خاصة الاموال التي قاموا بمصادرتها ونهبها من المدنيين دون اي مسوغات قانونية وهي حقوق لا تسقط بالتقادم

**Regain Yemen **

is an initiative with a legal capacity that works to track the funds and sources of financing of the Houthi group, especially those they confiscated from civilians without any legal justification, and these rights are not statute-barred.

## الحقوق لا تسقط بالتقادم

# Index

# الفهرس


| | | |
|---|---|---|
| 1- Oil as a source to fund the Houthi terrorism | 4 | 4 -1 النفط كمصدر لتمويل الإرهاب الحوثي |
| 2- Introduction | 5 | 5 -2 مقدمة |
| 3- The Houthi Resolution is a main entry point to corruption | 24 | 6 -3 القرار الحوثي مدخلاً للفساد |
| 4- The Houthi control over the fuel market | 25 | 7 -4 سيطرة حوثية على سوق الوقود |
| 5- Import and distribution mechanism of oil derivatives | 26 | 8 -5 آلية عمل استيراد وتوزيع المشتقات النفطية |
| 6- Front Companies | | -6 شركات الواجهه |
| 7- Brokering Companies | | -7 الشركات الوسيطة |
| 8- How the purchase is done | 29 | 11 -8 كيف يتم الشراء |
| 9- Iran's Free Oil | 30 | 12 -9 نفط إيران المجاني |
| 10- Houthi Gains From The Fuel Trade | 30 | 12 -10 مكاسب الحوثيين من تجارة الوقود |
| 11- The Houthi Exclusion, Disturbing Against Rivalries | 33 | 15 -11 اقصاء ومحاربة التجار المنافسين |
| 12- Black Market | 35 | 17 -12 السوق السوداء |
| 13- Houthi Fuel Mafia | 36 | 18 -13 مافيا الوقود الحوثية |
| 14- Banking Sector &Fuel Trading | 37 | 19 -14 القطاع المصرفي وتجارة الوقود |
| 15- Additions | 39 | 21 -15 مرفقات اضافية |
| 16- Recommendations | 40 | 22 -16 توصيات |
| 17- Additions | 41 | 23 -17 أكثر الشخصيات تورطا |
| | | 41 -18 الاضافات |

# النفط كمصدر لتمويل الإرهاب الحوثي

# Oil as a source to fund the Houthi terrorismterrorism

## ملخص


- بقاء سيطرة الحوثيين على سوق الوقود يزيد الأعباء على المواطنين ويفاقم الأوضاع الإنسانية
- استمرار السيطرة الحوثية على استيراد وتوزيع المشتقات النفطية يرفد الجماعة بموارد ضخمة تسهم في استدامة الحرب وإطالة أمدها
- السيطرة الحوثية على سوق الوقود يسهل عملية حصول الجماعة على معونات نفطية ايرانية
- الارتباط الوثيق بين المتاجرة في الوقود وعملية غسل الأموال لقيادات حوثية وللجماعة الحوثية ككيان
- سماح المجتمع الدولي لهذه الشركات الحوثية بالعمل في استيراد المشتقات النفطية، يعد تجاهلا لمصادر تمويل الإرهاب الحوثي
- بالاضافة إلى المشروع الكهنوتي للحكم في اليمن، فان أحد أهم اسباب استمرار الحرب هي الثروة التي تجنيها المليشيات الحوثية من مصادر عدة ومن بينها قطاع الوقود
- تستخدم جماعة الحوثي القطاع المصرفي والبنوك التجارية الواقعة في مناطق سيطرتهم من اجل عمليات غسيل الأموال وتمرير الصفقات المشبوهة


## Summary


- The continued control of the Houthis over the fuel market increases the burdens on citizens and exacerbates the humanitarian situation.
- The continued Houthi control over the import and distribution of oil derivatives provides the group with huge resources that contribute to sustaining and prolonging the war.
- The Houthi control over the fuel market facilitates the group's access to Iranian oil aid.
- The close link between fuel trading and the money laundering process of Houthi leaders and the group itself as an entity.
- The international community's allowing the Houthi companies to work in importing oil derivatives is a disregard for the Houthi sources of funding for terrorism.
- In addition to their priestly project to rule in Yemen, one of the most important reasons for the continuation of the war is the wealth that the Houthi militias derive from several sources, including the fuel sector.
- The group uses the banking sector and commercial banks in their areas of control for money laundering and suspicious deals.

# مقدمة
# Introduction

بعد استيلاء الحوثيين على السلطة بقوة السلاح، أقرت اللجنة الثورية للحوثيين،في 28 يوليو/تموز 2015 تعويم أسعار النفط، على أن يبدأ العمل به من تاريخ 15 أغسطس 2015 ، وقضى القرار الحوثي برفع الدعم عن المشتقات النفطية وبيعها بالسوق المحليّة وفقاً للسعر العالمي لمدة سنتين

القرار شكلاً سمح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية بعد أن كان استيرادها وتوفيرها للسوق المحلية مقتصراً على شركة النفط اليمنية الحكومية وفقاً للائحة التنظيمية لوزارة النفط والمعادن الصادرة بقرار جمهوري رقم (40) لسنة 2000

كما قضى القرار برفع رسوم الجمارك، والضرائب، والرسوم المقتطعة لصندوق الطرق، وصندوق التشجيع، وهي رسوم كانت تضاف للسعر السابق، كما قضى القرار بإضافة خمسة ريالات يمنية للتر الواحد، من مادتي البنزين، والديزل، لتمويل إنشاء محطة كهرباء

ونص القرار على أن تضاف رسوم أخرى لصالح إنشاء ميناء نفطي لمدة عامين بواقع 1.60 ريال يمني على لتر الكيروسين و1.54 على لتر البنزين و1.79 على لتر الديزل وكل تلك الاموال المقتطعة لم تورد لخزينة الدولة لدفع المرتبات وانما كانت لغرض تمويل الحرب واطالة امدها واثراء قيادات الجماعات الحوثية

After the Houthis seized power by force, the group's Revolutionary Committee approved, on July 28, 2015 the floating of oil prices, to be implemented from the date of August 15, 2015. The resolution provided for lifting subsidies on oil derivatives and selling them in the local market according to the international price for a period of two years.

The Houthi resolution (in form) allowed the private sector to import oil derivatives after their import and provision to the local market was limited to the Yemeni government oil company in accordance with the regulations of the Ministry of Oil and Minerals issued by Republican Resolution No. (40) for the year 2000.

The Resolution also provided for raising customs fees, taxes, and deductible fees for the Roads Fund and the Encouragement Fund, which were fees that were added to the previous price. It also provided for adding five Yemeni riyals per liter of gasoline and diesel, to finance the construction of a power station.

The Resolution stipulated that other fees be added in favor of establishing an oil port for a period of two years, at the rate of 1.60 Yemeni riyals per liter of kerosene, 1.54 per liter of gasoline, and 1.79. Kerosene, 1.54 per liter of gasoline, and 1.79 per liter of diesel, and all of those deducted money were not provided to the state treasury to pay salaries, but were for the purpose of financing, prolonging the war and enriching the leaders of the group.

# القرار الحوثي مدخلاً للفساد

- مثل القرار الحوثي مخالفة للدستور والقوانين والتشريعات اليمنية النافذة والناظمة لعملية تحصيل او فرض أي رسوم ومبالغ الا بتشريع صادر عن مجلس النواب ومصادق عليه بقرار جمهوري الا ان الجماعة اصدرت القرارات الخاصة بفرض جبايات ورسوم وضرائب جديده دون الرجوع الى الجهات التشريعية

- تسبب القرار الحوثي في اتاحة المجال لتزاوج السياسة بالتجارة واستفادة المتنفذين الجدد في السيطرة على سوق الوقود من خلال انشاء عشرات الشركات برأس مال وهمي تم تكوينه من الأموال المنهوبة من المؤسسات العامة للدولة ومن البنك المركزي اليمني بصنعاء

- أسهم القرار في عدم ضبط سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية مع زيادة اقبال تجار ومستوردي الوقود على العملة الصعبة اللازمة لتأمين فواتير استيراد السلع

- أسهم القرار في وجود تباين في أسعار بيع الوقود ووجود عدة تسعيرات ومعها انتعشت السوق السوداء وتزامن ذلك باختفاء الوقود في المحطات الرسمية وافتعال ازمات وقود متكررة

- القرار لم يرفق بأي لائحة تفسيرية ولاتوجد أي شروط أو معايير تطبق على من يرغب في الاستيراد، كما لايوجد أي اجراءات لتأهيل الشركات المتقدمة لعملية استيراد الوقود

- لا يوجد أي رقابة قانونية على عملية جودة شحنات الوقود ومصدرها وآلية توزيعها وبيعها، ومتابعة ومراقبة عملية البيع بالأسعار التي تتضمن هامش أرباح معقول دون مغالاة أو مبالغة

- **أسهم القرار في غسل مئات المليارات المنهوبة من الأموال العامة والخاصة وإعادة تشغيلها في سوق الوقود**

# سيطرة حوثية على سوق الوقود

بعد القرار الحوثي بتحرير تجارة الوقود وتعويم أسعاره، أنشأ الحوثيون عشرات الشركات تعمل في مجالات الخدمات النفطية والاستيراد والخدمات اللوجستية والنقل والتوزيع، والملاحة، وشركات الصرافة لانجاز العمليات المصرفية والمالية اللازمة لعمليات استيراد الوقود

عدد من تلك الشركات أنشأت ومنحت تراخيص باسماء غير المالكين الفعليين لها، كما ألزمت الجماعة الحوثية، عشرات من الشركات المعروفة باستيراد الوقود، لصالح الجماعة ومن ثم بيعها مقابل تحصيل الشركات نسب بسيطة من هذه العملية

بعد أن أصبحت مرافق النفط والغاز اليمنية خارج الخدمة، أصبحت البلاد معتمدة على الوقود المستورد، وقد أتاح هذا التحول فرصة كبيرة لدر الأموال بالنسبة للاعبين الجدد، وأولئك المتطلعين إلى الاستفادة من احتياجات السوق الداخلية للوقود، ناهيك عن أن رفع الدعم الحكومي وخصخصة سوق استيراد الوقود وفر حافزاً إضافياً لملىء الفراغ الذي كانت تشغله سابقاً شركة النفط اليمنية الحكومية

لقد أزاح قرار تحرير سوق المشتقات النفطية وتعويم أسعارها أكبر حاجز أمام الجماعة ككيان وأمام قياداتها المتلهفين لانشاء ثرواتهم الخاصة، ما سمح لهم بانشاء منظومات موازية للدولة

ترافق القرار الحوثي مع أزمة سيولة وهي التي وضعت مستوردي الوقود أو الوسطاء في موقع ممتاز، ولاسيما أولئك المتمتعين بموارد خارجية وشبكات إقليمية راسخة، ومع ذلك قام رجال أعمال حوثيين جدد، بتسوية الملعب الاقتصادي تدريجيا، ابتداء من اكتساب الخبرة، ومن ثم التخلص من عدة لاعبين منافسين، وإحكام سيطرتهم على ميناء الحديدة ومنشآت شركة النفط في منشأة رأس عيسى الساحلية، إضافة إلى سيطرتهم على بنك التسليف التعاوني والزراعي في صنعاء، وتسخيره لتأمين العملة الصعبة للتجار الحوثيين، لدفع فواتير الاستيراد، بالرغم من أن هذه العمليات كلفت البنك خسائر فادحة، حيث وصل مركزه المالي من العملة الأجنبية الى انكشاف بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار، بما يفوق رأس المال البنك ومن اجل ذلك قامت جماعة الحوثي بتحويل العملة الصعبة من البنوك الحكومية الى بنوك تجارية وشركات صرافة

أصبح تجار الوقود الحوثيين اليوم في طليعة موردي الوقود عبر ميناء الحديدة وموزعي الوقود خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيات، مستفيدين من نفوذ الجماعة سواء العسكري، او نفاذهم للتقنيات المالية في مناطق سيطرتهم، والعلاقات الوثيقة مع شبكات مالية دولية

يقوم هؤلاء التجار باستيراد منتجات نفطية ايرانية منخفضة الجودة مثل البنزين والديزل ونقلها عبر عدة محطات وسيطة وصولاً إلى الموانئ اليمنية ، وتوزيعها وبيعها في السوق اليمني المحلي بهامش ربح كبير، يضاف إلى سعر الوقود المزيد من الكلفة، فضلا عن تحويل أغلب الكميات المستوردة سواء عبر التجار او لصالح مؤسسات ووكالات الإغاثة أو المؤسسات الصناعية، إلى السوق السوداء

كانت ولازالت سيطرة الحوثيين على عرض وطلب الوقود الموزع في المناطق الخاضعة لسطيرتهم عاملاً أساسياً وراء ظهور كبار التجار المرتبطين بالحوثيين وارتفاع دخلهم، ونتيجة للتحكم في العرض أصبح الحوثيون ورجال أعمالهم قادرين على فرض أسعار أعلى حيث يقف السكان بلا خيار آخر سوى دفع الثمن الذي يحدده الحوثيون

# آلية عمل استيراد وتوزيع المشتقات النفطية

تتم عملية استيراد وتوزيع وتسويق المشتقات النفطية في مناطق الحوثيين عبر عدة مراحل يدخل فيها أنواع عدة من الشركات والوسطاء وأهم أولئك الأطراف الفاعلين في هذه العملية هم :

## شركات الواجهه

شركات في الغالب تكون مملوكة لتجار يمنيين لديهم انشطة في المشتقات النفطية سواء في الاستيراد أو التوزيع، ويكون لها مزودين في الخارج، وتستورد عبر التحويلات البنكية وبموافقة من اللجنة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي الاعلى التابع للحكومة الشرعية اليمنية

وتتحصل هذه الشركات نظير استيرادها على نسبة بسيطة من التكلفة ولاتقوم بالاستيراد الا بناء على موافقة مسبقة من قيادة الميليشات الحوثية وتستخدم هذه الشركات لجنة المدفوعات التابعة للجنة الاقتصادية الحوثية والتي تؤمن العملات الاجنبية لهذه الشركات لقاء الاستيراد

تستخدم هذه الشركات بعض البنوك اليمنية المتعاونة مع الحوثي لعملية الاستيراد والتغطية على المستفيد الحقيقي والملاك الحقيقين لهذه الشركات، وأطراف صفقات الوقود المستورد

# ومن أهم هذه الشركات :

| م | اسم الشركة | المالك | رقم الرر التجاري | تاريخه | الرقم الضريبي | نطاق عمل الشركة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الجزيرة للمقاولات العامة والخدمات النفطية | حمد بن هلابي | 594 | 2017/12/3 | 1625047 | المناطق المحررة |
| 2 | شركة احقاف حضرموت للمقاولات وخدمات حقول الغاز والنفط | سعيد عمر سعيد | 131 | 2018/11/18 | 8/124102 | المناطق المحررة |
| 3 | شركة غمضان انرجي المحدودة | عبدالله سالم عوض غمضان | 17/423 | 2017/2/5 | 1593439 | المناطق المحررة |
| 4 | شركة حضرموت العالمية للطاقة المحدودة | عبدالله محمد البسيري | 96/16 | 2016/11/23 | 5/158972 | المناطق المحررة |
| 5 | شركة مصافي عدن | شركة حكومية | 377 | 1977/1/5 | | المناطق المحررة |
| 6 | مؤسسة محمد العامري الدولية | محمد علي العامري | 1377/18 | 2017/1/9 | 6/132630 | المناطق المحررة |
| 7 | عدن بترليوم | ماهر علي الجعدي | 153021 | 2018/11/1 | 20129-1 | المناطق المحررة |
| 8 | سيسكو لوجيستك | السيد شريف احمد باعلوي | 11820 | 2009/3/1 | 8/146424 | المناطق المحررة |
| 9 | شركة بامكو انرجي | عبدالسلام امين الحاج | 1693-19 | 2019/6/5 | | المناطق المحررة |
| 10 | تنهالة للاستيراد وتصدير المشتقات النفطية | سالم صالح عبدالرحمن بن عبدالعزيز | 3714 | 2016/7/26 | 115067 | المناطق المحررة |
| 11 | شركة يحي العسيلي للاستيراد المحدودة | يحي محمد حسن العسيلي | 6132/51 | 2016/7/26 | 3/161677 | المناطق المحررة + مناطق غير محرره |
| 12 | بتروليوس لاستيراد المشتقات النفطية | حلمي علي صلاح | 14263 | 2018/3/13 | 9-164302 | المناطق الغير محرره |
| 13 | مؤسسة الزهراء للتجارة والتوكيلات | محمد محمد احمد الوزير | 431/91 | 2018/4/24 | 93905 | المناطق الغير محرره |
| 14 | بلو دايموند للتجارة والاستيراد | سليمان حسين سليمان البكاري | 2013050194 | 2013/11/17 | 2/128445 | المناطق الغير محرره |
| 15 | مؤسسة تامكو للمشتقات النفطية | هشام احمد المقبلي | 12896 | 2018/8/30 | 11414/6 | المناطق الغير محرره |
| 16 | شركة جازولين امان لاستيراد المشتقات النفطية | وسيم احمد يحي مفتاح | 2018010217 | 2018/3/13 | 4-164280 | المناطق الغير محرره |
| 17 | شركة موبك لخدمات النفط والغاز | عبدالله علي صالح المفزر | 228649 | 2006/4/7 | 133196 | المناطق الغير محرره |
| 18 | شركة وقود للاستثمار المحدودة | نبيل هايل سعيد انعم | 4255 | 2014/6/25 | 1539773 | المناطق الغير محرره |
| 19 | الشركة اليمنية للاستثمارات المحدوة | محمد فاهم | 919/51 | 1986/7/14 | 119696 | المناطق الغير محرره |
| 20 | مؤسسة علي المفزر للاستيراد | علي المفزر | 4475 | 2021/7/23 | 110516 | المناطق الغير محرره |
| 21 | الشرفي اويل لاستيراد المشتقات النفطية | محمد احمد عبدالرحمن الشرفي | 786 | 2016/7/26 | | المناطق الغير محرره |

# شركات الوسيطة

تعمل هذه الشركات كوسيط مابين شركات الواجهة وشركة النفط اليمنية – الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وتحصل هذه الشركات على فوارق أسعار بشكل كبير مابين سعر الشراء وسعر البيع في المحطات

سُجلت هذه الشركات باسماء أشخاص قيادات حوثية من الصف الثاني والثالث كرجال اعمال مستحدثين

بعد منح هذه الشركات تراخيص للعمل، قامت بفتح حسابات مصرفية في البنوك التجارية الواقعة تحت سيطرتها، بعد ان قامت جماعة الحوثي بتعطيل دور ادارة مكافحة غسيل الاموال في البنك المركزي، وكذلك تجاهل التحري حول أموال مالكي هذه الشركات، ومجال عملها، ومصدر رأس المال، بما يؤشر إلى إمكانية تورط البنوك في عمليات أخرى لغسل الأموال لصالح جماعة الحوثي، خاصة أن الوثائق المقدمة لفتح الحسابات تشير الى ان من يقوم بالتوقيع على كل الطلبات شخص اخر يختلف عن المسجل باسمه الشركة

أبرز من يعمل كشركات وسيطة شركتين يملكها محمد صلاح فليته شقيق الناطق الرسمي عبدالسلام فليته والمدير الفعلي والحقيقي لهذ ه الشركات وهي: ستار بلاس وبلاك دايموند ويتبع الشركات التالية : وزراكون للإستيراد والمركز التجاري وشركة توب فود وشركة جود هايبر التجارية
فتح وكيل الشركتين حسابات لدى بنك اليمن والكويت ويعتبر بنك اليمن والكويت أكثر البنوك ضلوعاً في عملية إستيراد المشتقات النفطية الايرانية حيث تثبت الوثائق وجود تحويلات للخارج من بنك اليمن والكويت دون ان يقابلها وصول مشتقات، وهو دليل إضافي على تورط البنك في تهريب اموال الميليشات والتي يعتقد انها تصل الى ميلشيات حزب الله في لبنان

## نبذة عن شركة بلاك دايموند :

| | |
|---|---|
| اسم الشركة | **بلاك دايموند** |
| رقم السجل التجاري | **١٣٥٢٢** |
| الملاك المسجل باسمهم الشركة | **عمار حسين محسن ضيف الله دبيس**<br>**محمد يحيى غوبر (شخصية صورية)** |
| المدير التنفيذي | **بنك اليمن والكويت** |
| البنوك التي تتعامل معها | **١٦١٣٥٩** |
| الصراف التي تتعامل معهم | **شركة سويد للصرافة** |
| رقم البطاقة الضريبيه | **١٦٣٨٩٦** |
| العنوان | **الامانة التلفزيون الجراف امام مدرسة المسيلة** |

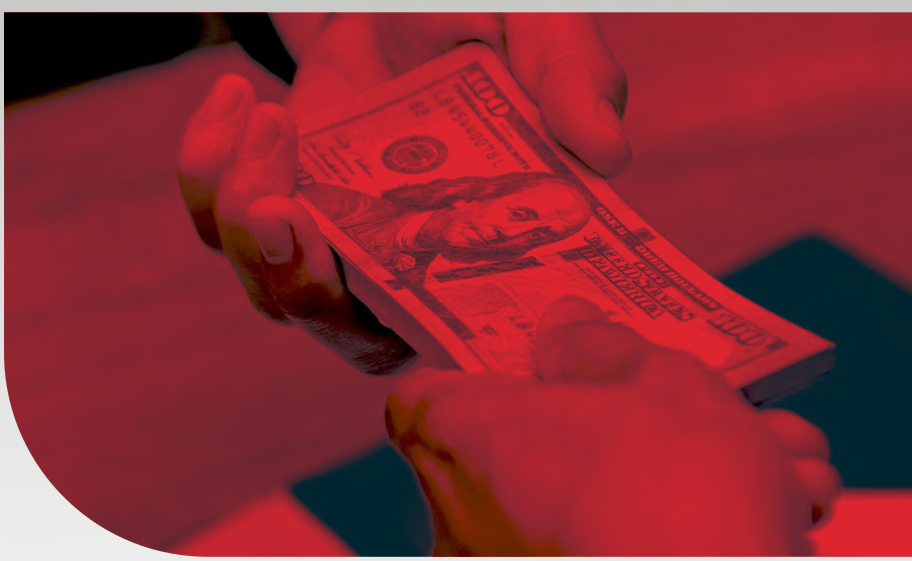

# كيف يتم الشراء؟

مع استكمال سيطرة الحوثيين على معظم المحافظات اليمنية، وبدافع المضي في بناء امبراطوريتهم الاقتصادية الخاصة، ركزوا على نشاطات تجارية سريعة المردود وبنفس الوقت قليلة الكلفة، عالية الربح، فاتجهوا للمضاربة في سوق صرف العملة وتوسيعها بشكل لافت، بيد أن تجارة النفط كانت في المقدمة لعوامل من أهمها ارتباطها بسوق الصرافة من جهة، ولإمكانية الحصول على نفطية ايرانية مجانية تدخل ضمن اطار الصفقات الخاصة بأستيراد المشتقات النفطية كأحد أوجه الدعم الايراني للمليشيا الحوثية

أوكل الحوثيون التجار الموالين، والواجهات، استيراد المشتقات النفطية، والتعامل مباشرة مع تجار التجزئة وسوق الصرافة

تغيرت هذه السياسة عند تحرير أغلب الجغرافيا اليمنية، مع بقاء الكتلة السكانية، وبالتالي الاستهلاكية، الأكبر ضمن مناطق السيطرة الحوثية، فلجأت المليشيا إلى ممارسات احتكارية، أضافتها لإزاحة التجار الحقيقيين، وأغلقت السوق في مناطقها في وجه المنافسين بأحزمة جمركية محيطة تضاعف كلفة الاتجار من غير منفذ الحديدة، وبالنتيجة يضطر التجار غير الموالين إما للانسحاب أو استخدام ميناء الحديدة

بالنسبة للمشتقات النفطية، إلى جوار السياسة الاحتكارية، أعادت المليشيا إلى شركة النفط دوراً يتمثل في تولي وساطة مزدوجة بين المستوردين وتجار التجزئة، وكذلك بين الأولين وسوق الصرافة عبر "كاك بنك" بصنعاء لتكتمل حلقات اضطلاع جهازي الشركة والبنك الحكوميين بما يشبه غسل الأموال للحوثيين

تتولى فروع الشركة في محافظات السيطرة الحوثية جمع ثمن المشتقات من تجار التجزئة (ملاك المحطات) مقدماً، وتوردها إلى فروع كاك بنك التي تقوم بدور شراء العملة الصعبة وتسليمها عبر الشركة إلى تجار الاستيراد لتمويل مشترياتهم النفطية، لكن بعد إيصالهم الشحنات إلى ميناء الحديدة، لتقوم الشركة باستلام الكميات النفطية وتوزيعها

بحكم انعدام الموجودات النقدية من العملة الصعبة لدى كاك بنك أو البنوك الحكومية الأخرى، فإن البنك يتجه إلى سوق الصرافة، فيدخل مع الشركة مضاربين في سوق العملة بالنيابة عن المليشيا، مستفيدين من الفارق الزمني بين استلام المبالغ من تجار التجزئة بالريال وتسليمها بالدولار لتجار الاستيراد، في ذات الحين الذي يستفيد منه صرافو المليشيا في سوق العملة

# نفط إيران المجاني

تطورت سياسة الاحتكار الحوثية لسوق المشتقات النفطية، ولاحقاً الغاز المنزلي، فبعد أن كانت تصل نحو مئة مقطورة نفط، ما بين ٥ إلى ٦ ملايين لتر، يومياً، من سيئون، حتى بدايات العام ٢٠١٧، قررت المليشيا عدم الاكتفاء بالمراكز الجمركية التي استحدثتها حول مناطق سيطرتها، لتمنع نهائياً دخول كميات نفطية تجارية عبر المناطق المحررة، لأسباب مهمة، متعلقة بسوق الصرافة، والاحتكار التام، إلا أن من بين العوامل المهمة الأخرى ما هو متصل بمشتقات النفط المجانية أو المخفضة الآتية من إيران

ينكر الحوثيون المساندة الإيرانية، تفادياً لإحراج أولياء نظام طهران أمام المجتمع الدولي وقراراته العقابية بحق المليشيا الانقلابية

# مكاسب الحوثيين من تجارة الوقود

يجني الحوثيون مكاسب ومنافع مادية مباشرة وغير مباشرة من سيطرتهم على سوق الوقود، والفارق الكبير بين سعر الاستيراد وسعر البيع للمواطنين

وتتوزع أرباح ومنافع الحوثيين من سوق الوقود بأكثر من ٥٩٪ من القيمة الفعلية للوقود، بحيث يدفع المواطن أكثر من ١٣٠٪ من القيمة الحقيقية للتر الواحد من البنزين

تمثل القيمة الحقيقية للمشتقات النفطية حوالي ٤٤٪ مما يدفعه المواطن عند شراء المشتقات النفطية من المليشيات الحوثية وتحصل المليشيات أغلب النسبة المتبقية لتقوية مراكز نفوذها، مع تنصلها عن التزاماتها تجاه دفع رواتب الموظفين وأي التزامات تجاه الانفاق الاستثماري في التعليم اوغيرها

بلغت الكميات المستوردة من المشتقات النفطية " ديزل_ بترول _ مازوت " عبر ميناء الحديدة لعام ٢٠١٥ حوالي "١,١٤٢,٨٧١ طن متري"، أي ما يعادل "١,٤٧٤,١٧٨,٤٩٠ لتر"، بمتوسط تكلفة شراء للتر الواحد ١٠١,٤٨ ريال وبالمقابل كان متوسط تكلفة البيع أيضاً للتر الواحد ٤١٣ ريال، والفارق بين متوسط تكلفة البيع عن متوسط تكلفة الشراء هو الفساد الناجم عن هذه العملية والمتمثل بـ (٣١١,٥٢) ريال للتر الواحد" والذي يعادل (٤٥٩,٢٣٨,٨٨٦,٨٨٥) ريال يمني، أربعمائة وتسعة وخمسين مليار ومائتين وثمانية وثلاثين مليون و ستمائة وستة وثمانين ألف وثمانمائة وخمسة وثمانين ريال يمني

أما بالنسبة للعام ٢٠١٦ فقد كانت كمية المشتقات النفطية المستوردة حوالي (١,٠٥٣,٠٧٢)طن متري أي ما يعادل(١,٣٥٨,٤٦٢,٨٨٠) لتر، وكان متوسط تكلفة الشراء للتر الواحد ١٠٧,٤٢ ريال ومتوسط تكلفة البيع للتر الواحد ٢٧٠ ريال بحيث يكون الفارق بين تكلفة البيع عن تكلفة الشراء "١٦٢,٥٨ ريال" للتر الواحد هو المتمثل بأجمالي الفساد للعام ٢٠١٦ والذي يبلغ(٢٢٠,٨٥٨,٨٩٥,٠٣٠) ريال يمني

وكان متوسط سعر الصرف للدولار في البنك المركزي في العام ٢٠١٥ يبلغ ٢١٥ ريال وفي العام ٢٠١٦ بلغ ٢٣١ ريال، أما متوسط شراء الطن من المشتقات النفطية في العام ٢٠١٥ بمبلغ ٦٠٨,٩ دولار" وفي عام ٢٠١٦ بلغت متوسط شراء الطن بمبلغ ٦٠٠,٠ دولار

والجدول التالي يوضح الفارق بين تكلفة البيع عن تكلفة الشراء للأعوام ٢٠١٩م و ٢٠٢٠م والربع الاول من العام ٢٠٢١م حيث بلغت علي التوالي ٢٠٠مليار ٧٩٨ مليار و ٢٧٩مليار ريال يمني

خلاصة كميات وقيمة المشتقات النفطية الواردة عبر موانى الحديدة وقيمة ما يتحصل الحوثي من السوق السوداء سعر صرف الدولار/ريال ٥٩٨

| السنة | طن متري | القيمة دولار | متوسط الشراء دولار | متوسط الشراء ريال | سعر البيع في السوق السوداء والرسمي ريال | الفارق في السعر | اجمالي فارق السوق السوداء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العام 2019 | 1,152,691.00 | 691,614,600 | 0.465 | 278.140 | 413 | 135 | 200,533,653,270 |
| العام 2020 | 1,783,800.00 | 1,070,280,000 | 0.465 | 278.140 | 625 | 347 | 798,161,310,000 |
| الربع الاول العام 2021 | 624,517.86 | 374,710,716 | 0.465 | 278.140 | 625 | 347 | 279,440,516,457 |

تقرير هيئة مكافحة الفساد في صنعاء، سجل عمليات فساد تتعلق ببنود تكاليف مواد البنزين والديزل والكيروسين، إذ أظهر إضافة ١٠٠ ريال على كل جالون بنزين، إضافة إلى خمسة ريالات على كل لتر بنزين تحت اسم إنشاء المحطة الكهربائية وزيادة ٧٥ فلساً على كل لتر تحت اسم رصيف نفطي بموجب قرار اللجنة الثورية الحوثية المتخذ في يوليو (تموز) ٢٠١٥

وذكر التقرير أن العقود تجاوزت في فترة من الفترات سعر البورصة + ٢٢٠ دولاراً للبرميل، والذي حدد بسعر البورصة + ٧٥ دولاراً للحد من أي تلاعب وارتكاب جريمة فساد، غير أن اللجنة النفطية الحوثية تجاوزت كل الاعتبارات القانونية وضاعفت أسعار المشتقات النفطية، ما أسهم في ضخ أموال هائلة لا تذهب إلى خزينة الدولة ولا حتى إلى شركة النفط، إنما إلى مصلحة عدد من كبار التجار (موالين للجماعة)

ووفق التقرير فقد استخدمت هذه الأموال في الصرف لدى كل جهات الدولة، من رئيس المجلس السياسي الأعلى إلى المحافظين ووكلاء المحافظات والمشرفين والمشايخ

خلاصة بكميات المشتقات النفطية الواردة عبر موانئ الحديدة

| السنة | طن متري | الكمية لتر/1250 | الرسوم القانونية وفقا لقرار حكومة الشرعية رقم49لسنة2019 | المجهود الحربي ريال/10 | اجمالي ما يتحصل عليه الحوثي مباشرة |
|---|---|---|---|---|---|
| العام 2019 | 1,152,691.00 | 1,486,971,390 | 56,504,912,820 | 14,869,713,900 | 71,374,626,720 |
| العام 2020 | 1,783,800.00 | 2,301,102,000 | 87,441,876,000 | 23,011,020,000 | 110,452,896,000 |
| الربع الاول العام 2021 | 624,517.86 | 805,628,039 | 30,613,865,497 | 8,056,280,394 | 38,670,145,891 |

تحقق إيرادات تجارة المشتقات النفطية عائدات لخزينة السلطة الحوثية تتجاوز ٣٠ مليار ريال شهرياً، حيث تصل عائدات اللتر الواحد نحو مئة ريال تتوزع ما بين تعريفة جمركية، وضريبة مبيعات، ومجهود حربي، ودعم كهرباء، وعمولة شركة النفط، باعتبار أن الاستهلاك اليومي في مناطق السيطرة الحوثية يبلغ، على الأقل، عشرة ملايين لتر، بجانب مبالغ أخرى –غير رسمية- تتقاسمها، حسب مصادر، قيادات حوثية والتجار، في حال مقارنة الأسعار بالسعر العالمي الحالي للبرميل، أو الأسعار في مناطق محررة

إذاً، لماذا يصر الحوثيون على الاقتصار على الاستيراد عبر ميناء الحديدة رغم أن الاستيراد من الخارج يستنزف الموجودات النقدية من العملة الصعبة في مناطق سيطرتهم، الشحيحة أصلاً، وما يتبع ذلك من خطر اقتصادي قد يصل إلى العجز الكامل عن توفير العملة الأجنبية اللازمة لتغطية فواتير استيراد المواد الضرورية لملايين السكان بينها المواد الغذائية، والمشتقات النفطية، التي لا غنى عنها لقطاع النقل والقطاعات الخدمية الأخرى؟
الإجابة بكل تأكيد تتمثل في تعظيم المنافع الحوثية من سوق المشتقات النفطية وإحكام السيطرة على سوق الوقود، وأسواقها السوداء

إضافة إلى الزيادات في أسعار المشتقات النفطية والفرق بينها وبين السعر الرسمي المحدد من قبل اللجنة الحكومية، فإن الجماعة الحوثية تحصل على موارد كبيرة جداً من فوارق أسعار الصرف لتجار المشتقات النفطية بين السوق السوداء للصرافة وسعر البنك المركزي للدولار، التي بلغت خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٧ نحو ١٩٠ ملياراً و٣٣٢ مليون ريال

وتقوم شركة النفط وبتوجيهات محمد عبدالسلام ومهدي المشاط ، بتسهيل شحنات الوقود التي تعقدها الشركات الحوثية، وتجني من وراءها أرباحا خيالية، إثر بيعها بسعر مضاعف عن السعر الرسمي كما تتسلم اللجنة الاقتصادية للجماعة (غير الرسمية التابعة لحكومة الحوثيين) باستلام مبالغ واتاوات بشكل مباشر من التجار في ميناء الحديدة، خاصة التجار غير الحوثيين

وتعد هذه اللجنة هي الصانعة الفعلية لقرارات وتوجهات الحوثي الاقتصادية، في إطار حربه الاقتصادية التي يخوضها ضد الاقتصاد، وتأخذ استشاراتها من اللجنة الحكومية (للحوثيين) المشكلة من وزراء التخطيط عبدالعزيز الكميم والاتصالات مسفر النمير والصناعة عبدالوهاب الدرة والدولة فارس مناع، وأمين عام مجلس الوزراء الدكتور عبدالقادر العلبي

# اقصاء ومحاربة التجار المنافسين

نتيجة السيطرة الحوثية على العرض والطلب في سوق الوقود، والسيطرة على شركات الصرافة، وشبكات تحويل الأموال، بحيث يتم الترتيب بين المصدر والوسيط والمستورد، وجميعهم متحالفين مع الحوثيين، بحيث يعاد تحويل الأموال المخصصة للمصدر في الأوراق الرسمية إلى الحوثيين، مستفيدين من الدور الذي تلعبه شركات الصرافة الجديدة في إعادة تحويل الأموال إلى الحوثيين

يوضح تجار وقود كيفية تحويل الأموال إلى الحوثيين، بحيث يقوم مستورد الوقود بدفع المال المستحق تقنياً لمصدر الوقود عن طريق صراف يتعامل مع اليمن، وبمجرد الإنتهاء من الصفقة يرسل المصدر الأموال من خلال أحد الصرافين العاملين في اليمن، إلى شركة تابعة للحوثيين وقد تتم كلا المعاملتين من خلال نفس الصراف

أظهر الحوثيون قدرة كبيرة في الضغط على منافسيهم في سوق الوقود، من خلال استهداف أصول هؤلاء التجار مثل شاحنات نقل الوقود ومحطات البنزين التي يمتلكها التجار، إضافة إلى إدخال تكاليف إضافية خفية لاتظهر في الأوراق الرسمية، وتتمثل في الجبايات والإتاوات سواء المفروضة بموجب قرارات اللجنة الحوثية العليا، أو حتى غير الموجودة في أي أوراق او قرارات رسمية للمليشيات، من بينها اجبار التجار غير الحوثيين على عدم الامتثال للقرارات الحكومية المنظمة لعملية استيراد الوقود، ما يعرضهم لبقاء سفنهم في عرض البحر لأكثر من شهر ويكبدهم خسائر مالية كبيرة، مقابل ادخال سفن الوقود التابعة لتجار حوثيين في صفقات ومساومة عبر جهات اممية للضغط على الحكومة لاستثناء هذه السفن من أي اجراءات والسماح بادخالها وتفريغها في ميناء الحديدة قبل توزيعها وبيعها في السوق المحلية

ومن التكاليف الإضافية الأخرى التي تفرض بعد تفريغ شحنة الوقود وتجهيزها للتوزيع والبيع في السوق المحلية، رسوم موظفي المليشيات في كل محافظة تسيطر عليها الجماعة، بالاضافة إلى عناصر المليشيات في كل نقاط التفتيش التي تديرها، والتي لابد لشاحنات النقل أن تمر بها خلال رحلتها من ميناء الحديدة وحتى جهة الوصول

| اسم السفينة | الصنف | الكمية | الميناء | اجمالي الرسوم الحكومية |
|---|---|---|---|---|
| MT TARGET | مازوت | 8,198.00 | المكلا | 150,374,008.00 |
| MT BIKAL | ديزل | 3,871.00 | المكلا | 84,758,028.00 |
| MT PALOMAR | ديزل<br>ديزل | 1,778.39<br>3,542.23 | المكلا<br>الحديدة | 188,711,903.00 |
| MT SEA POWER | بنزين | 9,858.00 | المكلا | 357,566,369.00 |
| MT ADELINE | بنزين | 10,000.00 | المكلا | 355,960,840.00 |
| MT UNIT STAR | ديزل | 2,500.00 | المكلا | 68,950,865.00 |
| MT GEMA | ديزل | 17,991.00 | عدن | 529,440,914.00 |
| MT MIRAL 1 | ديزل | 2,000.00 | نشطون | 56,150,156.00 |
| MT CASPER | مازوت | 8,192.00 | المكلا | 218,463,776.00 |
| MT BETATANK M | ديزل | 2,400.00 | نشطون | 66,195,714.00 |
| MT TARGET | بنزين | 7,900.00 | المكلا | 252,104,728.00 |
| MT SEA CHALLENGER | ديزل | 11,377.00 | عدن | 318,344,933.00 |
| MT PRINVCESS SAMA | بنزين | 4,738.00 | نشطون | 190,955,844.00 |
| MT VENICIA | ديزل | 3,413.00 | نشطون | 95,544,323.00 |
| BW KRONBORG | ديزل | 59,095.52 | عدن | 1,602,977,124.00 |
| MT MAERSK TORSHAVN | ديزل | 34,341.00 | عدن | 916,329,124.00 |
| SPSAN | ديزل | 38,490.96 | عدن | 1,051,964,678.00 |
| MT BAIKAL | ديزل | 3,514.00 | المكلا | 98,368,450.00 |
| MT SIDRA DUBAI | ديزل | 2,830.00 | نشطون | 79,235,567.00 |
| MT SOULINA | ديزل | 3,612.00 | نشطون | 101,115,671.00 |
| MT LIAKI FREEDOM | بنزين | 9,998.00 | المكلا | 335,540,796.00 |
| MT FREE STAR | ديزل | 2,500.00 | نشطون | 68,939,365.00 |
| MT RIVA | ديزل<br>جيت | 6,595.00<br>1,837.00 | عدن | 228,839,072.00 |
| MT MAIRA | مازوت<br>ديزل | 13,499.70<br>2,428.50 | الحديدة | 314,552,679.00 |
| MT ADELINE | ديزل | 11,466.00 | المكلا | 341,304,467.00 |
| MT JIZAN | ديزل | 4,145.00 | نشطون | 121,570,922.00 |
| MT SEA CITRINE VI | ديزل | 5,000.00 | المكلا | 138,051,856.00 |
| MT LUNIS | ديزل | 6,451.00 | المكلا | 190,024,922.00 |
| NORSTAR INVICTUS LTD | بنزين | 29,025.00 | عدن | 1,145,709,599.00 |
| NORSTAR INVICTUS LTD | ديزل | 32,977.00 | عدن | 977,936,062.00 |
| MT SAEA HEART | بنزين | 27,021.00 | الحديدة | 980,091,075.00 |
| MT MAJNOON | بنزين<br>ديزل | 19,501.00<br>9,996.00 | الحديدة<br>الحديدة | 982,844,309.00 |
| MT VICTORY | ديزل | 29,642.00 | الحديدة | 829,780,892.00 |
| MT BAHIR DAR | ديزل<br>بنزين | 20,003.00<br>9,984.00 | الحديدة | 1,004,966,094.00 |
| MT MENTOR | ديزل | 11,178.00 | الحديدة | 327,787,990.00 |
| MT OMAIR | ديزل | 10,937.00 | الحديدة | 301,485,790.00 |
| MT NAVARINO | ديزل | 10,817.00 | الحديدة | 298,195,904.00 |
| MT ASTON | بنزين | 26,915.00 | الحديدة | 1,075,793,327.00 |
| EPIC SAMOS | غاز | 6,000.00 | الحديدة | 134,384,984.00 |
| EPIC BURANO | غاز | 3,800.00 | الحديدة | 85,256,045.00 |
| EUGENIA GAS | غاز | 8,400.00 | الحديدة | 188,145,836.00 |
| ADVENTUROUS | بنزين | 30,054.00 | الحديدة | 1,090,082,444.00 |
| DISTY PUSHTI | ديزل<br>بنزين | 11,008.00<br>9,951.00 | الحديدة | 657,386,731.00 |
| MT QUEEN REEM | ديزل | 7,893.00 | عدن | 229,490,146.00 |
| MT RIVA | بنزين | 29,152.70 | عدن | 1,094,412,946.00 |
| MT BANYAN PRIDE | ديزل<br>بنزين | 10,406.00<br>12,910.00 | الحديدة | 818,332,924.00 |
| MT TAGET | بنزين | 7,114.00 | المكلا | 266,680,356.00 |
| MT ANHONA | جيت<br>ديزل | 4,999.00<br>35,716.00 | عدن | 1,008,259,279.00 |
| MT SEA CHALLENGER | ديزل | 11,414.00 | المكلا | 331,831,879.00 |
| MT AGEAN M | ديزل | 5,000.00 | المكلا | 146,638,626.00 |
| MT VENICIA | ديزل | 3,360.00 | نشطون | 97,701,410.00 |
| MT SEA POWER | بنزين | 9,800.00 | المكلا | 335,075,158.00 |
| MT MIRAL 1 | ديزل | 2,009.00 | نشطون | 56,150,156.00 |
| MT ALHUDA | ديزل | 1,500.00 | نشطون | 41,907,087.00 |
| MT SIDRA DUBAI | بنزين | 2,495.70 | نشطون | 100,582,817.00 |
| MT JEMA | ديزل | 16,361.00 | المكلا | 437,113,475.00 |
| GULF GLOW | ديزل | 2,400.00 | نشطون | 72,182,715.00 |
| MT MAERSK CAPRI | ديزل | 37,883.00 | عدن | 1,012,384,973.00 |
| MT PALOMAR | ديزل<br>ديزل | 5,873.00<br>1,966.00 | الحديدة<br>الحديدة | 230,738,503.00 |
| MT FREE STAR | ديزل | 2,505.00 | نشطون | 64,834,055.00 |
| MT BETATANK M | ديزل | 2,500.00 | نشطون | 64,399,503.00 |
| MT ALEJANDRINA 1 | مازوت | 8,083.00 | عدن | 103,178,417.00 |
| MT PRINCESS SAMA | ديزل | 5,852.00 | نشطون | 154,657,092.00 |
| MT SEA KING | ديزل | 10,995.00 | الحديدة | 319,681,256.00 |
| MT MARINE ISTA | مازوت | 7,190.90 | المكلا | 104,273,136.00 |
| MT CARPE DIEM II | بنزين | 19,802.00 | الحديدة | 835,420,917.00 |
| MT DAMAS | ديزل | 29,528.00 | الحديدة | 857,284,759.00 |
| MT VOLANTE | ديزل | 17,363.00 | الحديدة | 494,181,410.00 |
| MT SEA ADORE | ديزل | 29,971.00 | الحديدة | 819,828,483.00 |
| MT SABELLA | ديزل | 4,066.00 | المكلا | 108,660,840.00 |
| MT PRINCESS SOFEA | ديزل | 3,000.00 | نشطون | 81,429,098.00 |
| MT RAMAGAS | غاز | 7,493.00 | الحديدة | 168,129,206.00 |
| | | | | 29,057,624,798.00 |

ناهيك عن احتجاز شاحنات نقل الوقود التابعة لتجار غير حوثيين على مداخل المدن التي تسيطر عليها المليشيات لأسابيع عدة، ما يكبد تجار وسائقي الشاحنات خسائر كبيرة، حيث تتعمد السلطات الحوثية، ايقاف شاحنات الوقود على المدخل الغربي للعاصمة صنعاء، في منطقة الصباحة، كما تجبر شاحنات نقل الغاز المنزلي بدفع مليون ريال عن كل شاحنة يتم استيرادها برا من المناطق المحررة

# السوق السوداء

حرصت جماعة الحوثي على تهميش دور شركة النفط بموجب قرار إنشائها وقانونه، وحوّلتها إلى محلّل تشرعن عبره التسعيرة التي تضعها الجماعة للمشتقات النفطية واعتمادها آلية خاصة بتوزيع البنزين والديزل على عدد من المحطات بسعر تجاري تجاوز ١١٥٠٠ ريال للجالون الواحد سعة ٢٠ لتراً

وتفتقد الآلية التي يتم تطبيقها إلى أي رؤية اقتصادية، بالإضافة إلى كونها فاقمت من ظاهرة الاحتكار وعززت السوق السوداء، كما أنها لم تراعِ الأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين وتبعات هذه الزيادة على بقية السلع الاستهلاكية

وتتعمد جماعة الحوثي افتعال الأزمات المتكررة والخانقة في سوق المشتقات النفطية، إذ منعت تفريغ عدد من سفن المشتقات النفطية في ميناء الحديدة، إضافة إلى احتجاز عدد من السفن أشهراً عدة، وكذا احتجزت شاحنات ومقطورات تحمل مشتقات نفطية كانت في طريقها من الحديدة إلى صنعاء، في وقت كانت تشهد العاصمة صنعاء أزمة خانقة في المشتقات النفطية، ما ضاعف منها وتسبب في إنعاش السوق السوداء، التي تُتهم الجماعة بأنها تعمل على تعزيزها، لأنها تدر على خزائنها أموالاً كثيرة

تتعمد جماعة الحوثي إحتجاز شاحنات النفط على مداخل صنعاء، بهدف مفاقمة أزمة المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها في السوق السوداء، في وقت احتكرت الجماعة وعبر أجهزة رديفة للمؤسسات الحكومية قرار تجارة الوقود، وهمشت دور وزارة النفط وشركة توزيع المنتجات النفطية

أظهرت مؤشرات تدفق الوقود إلى اليمن خلال النصف الأول من شهر إبريل ٢٠٢١، افتعال ميليشيا الحوثي أزمة المشتقات النفطية في مناطق سيطرتها لإنعاش السوق السوداء التي تديرها،
ونهب المواطنين لتمويل ما تسميه "المجهود الحربي"

وبحسب المؤشرات فإن كمية الوقود المتدفق إلى اليمن في النصف الأول من شهر أبريل من العام ٢٠٢١م بلغت ٢٧٦,٥٠٣ طن متري، وهي تلبي متوسط الاحتياج المدني والإنساني في جميع مناطق اليمن لمدة ٢٠ يوما، وأن ٧٠٪ منها تم نقلها برا لمناطق سيطرة مليشيا الحوثي بمتوسط يومي ١٢,٠٠٠ طن متري وجهتها المليشيا للسوق السوداء لبيعها بأسعار مضاعفة

# مافيا الوقود الحوثية

كشفت تقارير Regain Yemen في تقارير سابقة وأخرى من مصادر اقتصادية مطلعة عن قرابة ٣٠ شركة حوثية حديثة النشأة، تمتلك صلاحيات حصرية في الاستيراد عبر مينائي الحديدة والصليف، وتشكل رأس حربة السوق السوداء

وقام نافذون في مليشيات الحوثي بتأسيس شركات من الباطن، لاستيراد وبيع وتوزيع المشتقات النفطية في مناطق الحوثي، ومن أشهرها
ستار بلس يمن" ويملكها "صدام الفقية"، و"شركة أبكر"، ويملكها عبدالله أبكر عبدالباري، و"آزال " بتروليك" ويملكها محمد غوبر، و"جيما يمن" ويملكها أحمد ماطرة

كما تتواجد شركات "أتلانتك أويل" والتي يملكها أحمد البيضاني، وشركة "يحيى عسيلي"، وشركة "فيول أويل"، والتي يمتلكها شخص يدعى "قصي الوزير"، و"بلانسكو" ويملكها وديع الرعيني، و"نيشال" التابعة لمحمد هنشل

كما ظهرت شركات نفطية جديدة على رأسها "أبراج اليمن" و "الذهب الأسود" و "الزهراء" و"يمن كرود" و "الجباحي" و "أتيكو" و "بتروليوس" و "جازولين أمان" و "الطاقة" و "الشركة اليمنية للاستثمارات " و"يمن إيلاف"، والتي تعود ملكيتها على التوالي لشخصيات حوثية هم "علي قرشة"، و"عبدالله الوزير" و"زيد الشرفي" و"محمد عبدالله الجباحي"، ناجي القعيصي، حسين المطيعي، وعبدالله دباش

وتنقسم تبعية الشركات النفطية الجديدة التي تحتكر الوقود وتقوم بالمضاربة بها، بين قيادات الصف الاول لجماعة الحوثي وهم عبدالملك الحوثي ، محمد علي الحوثي ، عبدالكريم الحوثي ، محمد عبدالسلام ، ابو علي الحاكم ، احمد حامد ،عبدالخالق الحوثي

# القطاع المصرفي وتجارة الوقود

تضغط جماعة الحوثي على القطاع المصرفي في مناطق سيطرتها مستغلة أن الغالبية من البنوك تقع مراكزها الرئيسية في صنعاء، وتعد هذه أحد مصادر قوة الجماعة في حربها الاقتصادية، حيث سخرت البنوك من أجل توفير الائتمان اللازم لاستيراد السلع والوقود إضافة إلى عمليات غسل أموال الجماعة فقامت الميليشيات الحوثية بتأسيس الشركات التجارية لأستيراد السلع الخدمية المختلفة

## كيف تتم العملية :

تستخدم جماعة الحوثيين أسماء قيادات وشخصيات تثق فيها من اجل سحب شيكات على حساب الحكومة التابعة للحوثيين بالبنك المركزي بالمكشوف وتقيدها لصالح القيادي الحوثي ابراهيم مطهر المؤيد المدير المالي لجماعة الحوثيين ورئيس الدائرة المالية بوزارة الدفاع التابعة للحوثيين الذي تم انشاء حسابات بنكيه له في عدد من البنوك التجارية ومنها مصرف البحرين الشامل وهي عبارة عن شيكات بارصدة وهمية، ومن ثم تحويل الرصيد الى حساب ابراهيم المؤيد، في بنك اليمن والكويت، وهي خطوة تهدف إلى اخفاء مصدر الشيكات والحسابات التي تعتبر حكومية وتم سحبها بأرصدة مكشوفة لدى البنك المركزي اليمني الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي

وفي نموذج حول مدى الاستغلال الحوثي للقطاع المصرفي، يتمثل في تأسيس قيادات حوثية لشركة تحت اسم بلاك دايموند، وبالرغم من أنها حديثة العهد ولاتمتلك أي سيولة مالية سواء كسيولة نقدية، أو أصول وعقارات، إلا أن بنك اليمن والكويت قام بمنح هذه الشركة تمويل بمبلغ ١٨ مليون دولار، إضافة إلى منحهم تسهيلات ائتمانية بضمان حساب القيادي الحوثي ابراهيم المؤيد الذي يعتبر المسؤول عن تأسيس حسابات وهمية وشيكات بدون ارصده مصدرها حسابات حكومية مكشوفه لدى البنك المركزي

التسهيلات التي قدمها بنك اليمن والكويت كانت باسم شركة بلاك دايموند والتي قامت هي ايضا بتحويل الاموال الى اكثر من شركة ومن ضمنها شركة الشرفي لتجارة المشتقات النفطية

تقوم شركة بلاك دايموند بتحصيل قيمة مبيعاتها من المشتقات النفطية وتحويلها عبر حساب شركة سويد للصرافة في بنك اليمن والكويت

## الاستنتاجات :

**-1**

استخدام جماعة الحوثي للبنوك في مناطق سيطرتها لتمويل قيادات حوثية وشركاتهم بالاموال وتحويلها الى الخارج واستخدامها بطرق غير شرعية في شراء النفط ونقل الاموال التي تستخدم في اطالة امد الحرب

**-2**

اخفاء المستفيدين الحقيقين من الاموال وقبول وثائق مزورة وعدم التحري عن مصدر الاموال، مايزيد من مخاطر عمليات غسيل الأموال التي تتزايد في مناطق الحوثيين

**-3**

استخدام القطاع المصرفي في عمليات اثراء غير مشروعة ومنح ائتمانات لشركات حوثية وهمية

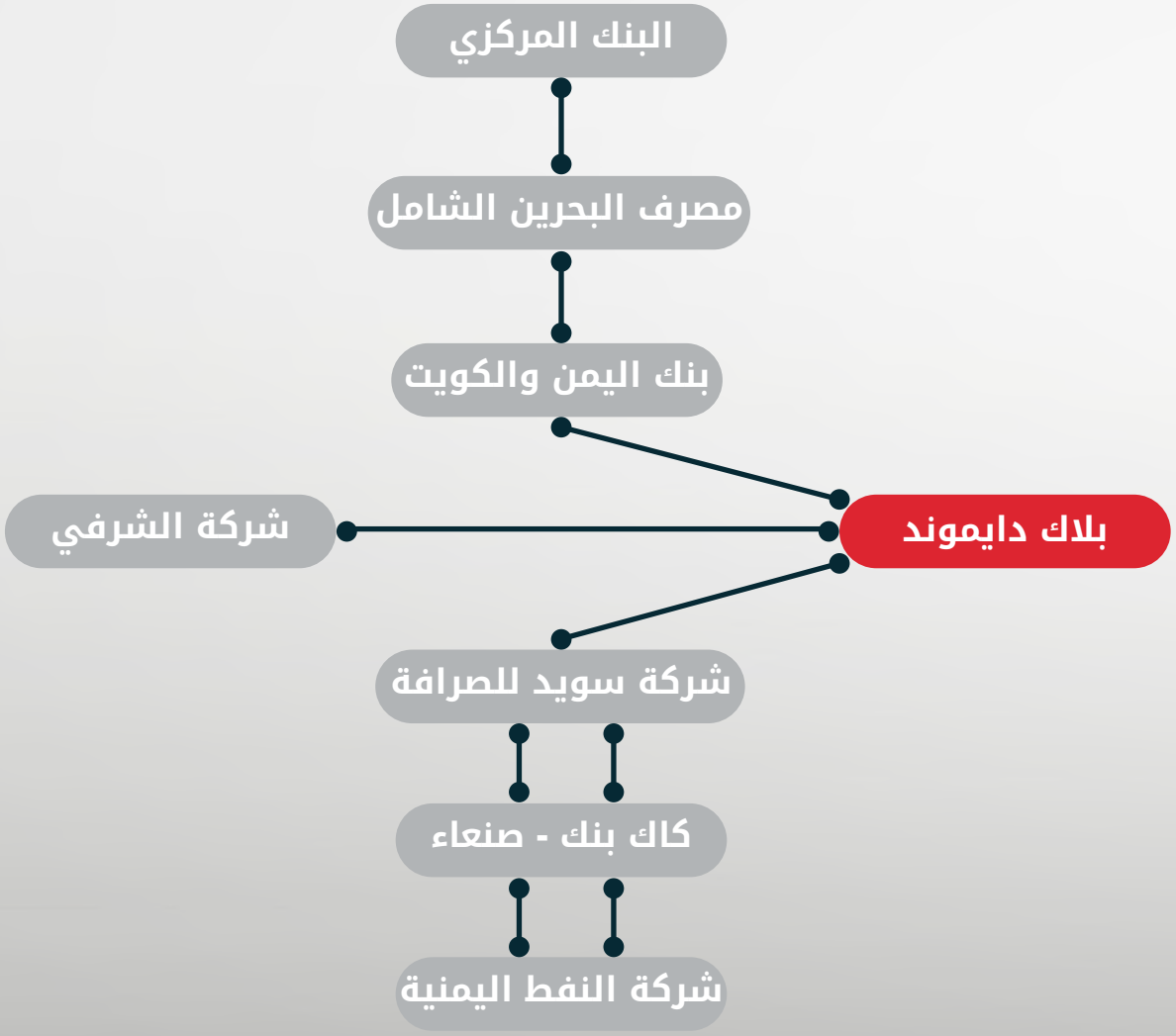

## مرفقات اضافية

## الربع الأول 2021

وصل لمناطق ميليشيا الحوثي (شمال) براً وبحراً نحو ٦٢٤ ألفا و٥١٧طناً مترياً وبنسبة تقدر بنحو ٥٩٪ من الكمية الإجمالية ، فيما بلغت الكمية المخصصة للمناطق المحررة (جنوب) نحو ٤٢٨ ألفاً و٨٥٩ طناً مترياً وبنسبة تقدر بنحو ٤١٪

كما سمحت الحكومة اليمنية بتدفق آمن للوقود عبر "ميناء الحديدة" للشحنات التابعة للقطاع الصناعي الخاص وللمنظمات الإنسانية العاملة في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي

# توصيات

- عدم منح أي شحنات وقود مستوردة عبر أي من هذه الشركات تراخيص دخول إلى موانئ الجمهورية اليمنية
- اعتماد الشروط الحكومية لتأهيل الشركات الراغبة في استيراد الوقود إلى مناطق الحوثي
- اعتماد موانئ مناطق الشرعية لاستيراد المشتقات النفطية الى اليمن في المناطق المحررة
- تدعو Regain Yemen جميع شركات استيراد المشتقات النفطية الى اليمن الالتزام بالشروط القانونية والاخلاقية لاستيراد المشتقات النفطية
- تدعو Regain Yemen جميع البنوك التجارية والشركات المالية وشركات الصرافة الى التدقيق في جميع وثائق الشركات المستوردة للمشتقات النفطية لكي لاتتعرض الى العقوبات المحلية والاقليمية والدولية
- نوصي المجتمع الدولي والجهات ذات العلاقة والاختصاص بتشديد اجراءات الرقابة والفحص الخاصة بوثائق السفن النفطية وكذا جودة المشتقات ومطابقتها للمواصفات ومعرفة مصادر تلك الشحنات طبقا للقرارات الدولية للحد من تزويد ايران للميليشيات الحوثية بالمشتقات والتي تستخدمها الميليشيات كمصدر رئيسي لتمويل حربها على اليمن والشعب اليمني
- تدعو Regain Yemen الحكومة الشرعية والتحالف العربي الى نشر معلومات وبيانات الشركات المستوردة للمشتقات النفطية الى اليمن للرأي العام وتطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة وحرية الحصول على المعلومات
- تدعو Regain Yemen جميع المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية الى تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بالمساعدات الانسانية لليمن وخاصة لمناطق سيطرة الحوثي لكي لا يتم استخدامها عسكرياً وتمويل الحرب لميليشيات الحوثي
- تدعو Regain Yemen المجتمع الدولي والمحلي اصدار قائمة سوداء لكل من ثبت تورطه في تمويل ميليشيات الحوثي بالنفط وفرض عقوبات عليها او من يقدم اي

# أكثر الشخصيات تورطا
## في عمليات غسل الأموال وتمويل شركات الحوثيين

## أولا: قيادات حوثية

- مهدي المشاط – رئيس المجلس السياسي الأعلى
- محمد علي الحوثي – عضو المجلس السياسي
- عبدالله يحيى الحاكم – رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية
- أحمد حامد الملقب أبو محفوظ – الحاكم الفعلي ومدير مكتب رئيس الجمهورية

## ثانيا: مسؤولون هيئات حكومية واقتصادية

- صالح شعبان – وزير المالية السابق
- هشام إسماعيل المؤيد - القائم باعمال رئيس اللجنة الاقتصادية للحوثيين –محافظ البنك المركزي
- هاشم الشامي – رئيس الهيئة العامة للأراضي وعقارات الدولة
- فارس مناع - وزير الدولة
- حسن الصعدي - اللجنة الاقتصادية الحوثية
- شرف الكحلاني - رئيس المؤسسة العامة للتأمينات
- محمد اللاعي - الرئيس السابق لمجلس ادارة بنك التسليف والمدير التنفيذي لبنك الامل
- ابراهيم احمد احمد الحوثي - رئيس مجلس ادارة بنك التسليف
- خالد خليل - مسئول الدائرة الاقتصادية في جهاز الأمن والمخابرات الحوثي
- يوسف زبارة - رئيس مصلحة الجمارك الحوثية و المسؤول عن غسل أموال الجماعة
- أمين عام مجلس الوزراء الدكتور عبدالقادر العلبي
- حسين مقبولي – نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية – رئيس اللجنة الاقتصادية الحوثية
- رشيد عبود ابولحوم - وزير المالية نائب رئيس الوزراء
- أحمد عبدالله دارس – وزير النفط
- عبدالعزيز الكميم - وزير التخطيط والتعاون الدولي
- مسفر النمير - وزير الاتصالات
- عبدالوهاب الدرة - وزير الصناعة والتجارة
- احمد الشوتري - رئيس مصلحة الضرائب السابق
- هاشم الشامي - رئيس مصلحة الجمارك السابق
- عبدالكريم راصع - وكيل المصلحة للشؤون الفنية
- ياسر الواحدي - مدير شركة النفط سابقاً
- عمار الاضرعي - مدير عام شركة النفط حاليا
- محمد حسن اللكومي - نائب مدير شركة النفط
- رامي حناب - نائب المدير العام التنفيذي للشئون التجارية في شركة النفط
- إبراهيم مطهر المؤيد – مدير المالية بوزارة الدفاع بحكومة الحوثي

## ثالثا : شخصيات وكيانات تجارية

- بلاك دايموند
- شركة ستار بلس
- شركة وزراكون للإستيراد
- المركز التجاري
- شركة توب فود
- جود هيبر التجارية
- عبدالله أبكر عبدالباري مالك "شركة أبكر"
- محمد غوبر مالك شركة "آزال بتروليك"
- أحمد ماطره مالك شركة "جيما يمن"
- أحمد البيضاني مالك شركة "أتلانتك أويل"
- "يحيى عسيلي"
- قصي الوزير مالك شركة "فيول أويل"
- وديع الرديني مالك شركة "بلانسكو"
- محمد نهشل مالك شركة "نيشال"
- علي قرشة – شركة أبراج اليمن
- عبدالله الوزير – شركة الذهب الأسود
- زيد الشرفي – شركة الزهراء - شركة الشرفي بلاس
- محمد عبدالله الجباحي – شركة الجباحي
- ناجي القعيصي – شركة "بتروليوس"
- حسين المطيعي – شركة "جازولين أمان"
- عبدالله دباش - "يمن إيلاف"

## رابعاً : بنوك ومصارف

- بنك اليمن والكويت - عبد الملك الثور
- بنك اليمن الدولي - الإدارة التنفيذية
- شركة سويد للصرافة - محمد لطف سويد

## شركات تعمل تحت شبكة محمد عبدالسلام فليته :

- شركة سام أويل للتجارة و الخدمات النفطية
- مؤسسة الشهيد
- شركة ديما يمن للتجارة و التوكيلات المحودة
- شركات علي مسعود قرشة
- شركة مرديف للاستثمار المحدودة
- مؤسسة الجرحى
- شركة ايتكو للتجارة و الصناعة المحدودة
- شركة وقود للاستثمار المحدودة
- شركة ستار بلاس يمن للتجارة المحدودة
- شركة يمن كرود للتجارة و الخدمات النفطية
- شركة يمن ايلاف لاستيراد المشتقات النفطية
- شركة يمن يونفرسال أويل للاستيراد
- الطاقة للمشتقات النفطية
- الشركة اليمنية للاستثمارات الصناعية

# The Houthi Resolution is a main entry point to corruption

- The Houthi Resolution is a violation of the Yemeni constitution and legislation in force for the process of collecting or imposing any fees and sums except with legislation issued by the House of Representatives and approved by a republican decree. However, the group issued decrees regarding the imposition of new levies, fees and taxes without referring to the legislative authorities.

- The Resolution allowed for politics to be combined with trade and for the new influencers to benefit from controlling the fuel market by establishing dozens of companies with fictitious capital that was formed from money looted from state public institutions and the Central Bank of Yemen in Sana'a.

- It contributed to a discrepancy in the selling prices of fuel and the presence of several quotations. Because of this, the black market flourished, and this coincided with the disappearance of fuel in official stations and creation of frequent fuel crises.

- It contributed to the discrepancy in selling prices of fuel and the existence of several prices, and with it the black market flourished, and this coincided with the disappearance of fuel in official stations and the creating frequent fuel crises.

- It is not attached to any explanatory regulation, and there are no conditions or criteria to be applied to those who wish to import, and there are no procedures to qualify companies applying for the process of importing fuel.

- There is no legal control over the quality of fuel shipments, their source, distribution and sale mechanism, follow-up and control of the sales process at prices that include a reasonable profit margin without exaggeration.

- The Resolution contributed to the laundering of hundreds of looted billions of public and private funds and their re-run in the fuel market

# The Houthi
## control over the fuel market

After the Houthis decision to liberalize the fuel trade and float its prices, they established dozens of companies working in the fields of oil services, import, logistics, transportation and distribution, navigation, and exchange companies to complete the banking and financial operations necessary for fuel import operations.

A number of these companies have established and granted licenses in the names of those who are not the actual owners, and the Houthi group has obligated dozens of companies known to import fuel, for the benefit of the group, and then sell them in return for the companies collecting small percentages of this process.

With Yemen›s oil and gas facilities out of service, the country has become dependent on imported fuel, and this transformation has provided a great cash-generating opportunity for new players, and those looking to tap into the internal market›s fuel needs, not to mention that the lifting of government subsidies and the privatization of the fuel import market saved the country.

The decision to liberalize the oil derivatives market and float its prices has removed the biggest barrier for the group as an entity and for its leaders who are eager to create their own wealth, which allowed them to establish parallel systems to the state.

The Houthi decisions were accompanied by a liquidity crisis, which put fuel importers or intermediaries in an excellent position, especially those with external resources and well-established regional networks. Nevertheless, new Houthi businessmen gradually leveled the economic playing field, starting from gaining experience, and then getting rid of several competitors, and tightening their control over the port of Hodeidah and the oil company's facilities in the coastal facility of Ras Issa, in addition to their control of the Cooperative and Agricultural Credit Bank in Sana'a, to secure hard currency for Houthi merchants, to pay import bills, although these operations cost the bank heavy losses.

The Houthi fuel traders today, have become at the forefront of fuel suppliers through the port of Hodeidah and fuel distributors, especially in areas under the control of the group.

The Houthi fuel traders import low-quality Iranian oil products such as gasoline and diesel, transport them through several intermediate stations to Yemeni ports, distribute and sell them in the local Yemeni market with a large profit margin; more cost is adding to the fuel price. Also, transferring most of the imported quantities, whether through traders or those for the benefit of institutions, relief agencies or industrial enterprises, to the black market.

The Houthis' control over the supply and demand of fuel distributed in the areas under their control was and still a key factor behind the emergence of major Houthi-linked traders. As a result of supply control, the Houthis and their businessmen are able to impose higher prices as the population has no other choice but to pay the price set by the Houthis.

# Import and distribution mechanism of oil derivatives

The process of importing, distributing and marketing oil derivatives in Houthi areas takes place through several stages, in which several types of companies and intermediaries engage in. The key actors in this process are:

## Front Companies

These companies are mostly owned by Yemeni traders who have activities in oil derivatives, whether in importing or distributing, and have suppliers abroad, and are imported through bank transfers with the approval of the Technical Committee of the Supreme Economic Council of the legitimate government of Yemen.

In return for importing, these companies obtain a small percentage of the cost and do not import except upon prior approval from the Houthi leadership. These companies use the Payments Committee of the Houthi Economic Committee, which provides foreign currencies for these companies in exchange for import.

These companies use some of the Yemeni banks cooperating with the Houthis for the import process and cover the real beneficiary, the real owners, and the parties to the imported fuel deals.

## Key companies among these are:

| No. | The Company | The owner | Tax No. | Date | Commercial Registration No |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Al Jazeera General Contracting & Oil Services | Hamad bin Hilabi | 1625047 | 2017/12/3 | 594 |
| 2 | Ahqaf Hadramout General Contracting, Oil & Gas Fields Services | Said Omar Said | 8/124102 | 2018/11/18 | 131 |
| 3 | Ghamdan Energy Company Ltd. | Abdullah Salem Awad Ghamdan | 1593439 | 2017/2/5 | 17/423 |
| 4 | Hadramout International Energy Company Ltd. | Abdullah Mohammed Al Basiri | 5/158972 | 2016/11/23 | 96/16 |
| 5 | Aden Refineries Company. | A Government Company | | 1977/1/5 | 377 |
| 6 | Mohammed Al Ameri International Foundation. | Mohammed Ali Al-Amri | 6/132630 | 2017/1/9 | 1377/18 |
| 7 | Aden Petroleum. | Maher Ali Al-Ja'adi | 20129-1 | 2018/11/1 | 153021 |
| 8 | Cisco Logistics. | Sayed Sharif Ahmed Ba'ala-wi | 8/146424 | 2009/3/1 | 11820 |
| 9 | Bamco Energy Company | Abdul Salam Amin Al-Hajj | | 2019/6/5 | 1693-19 |
| 10 | Tanhala Import and Export of Petroleum Derivatives | Salem Saleh Abdul Rahman bin Abdul Aziz | 115067 | 2016/7/26 | 3714 |
| 11 | Yahya Al-Osaili Import Co. Ltd. | Yahya Mohammed Hasan Al 'Asaili | 3/161677 | 2016/7/26 | 6132/51 |
| 12 | Petroleos Importing Petroleum Derivatives. | Helmi Ali Salah | 9-164302 | 2018/3/13 | 14263 |
| 13 | AL Zahra Trading and Agencies Establishment. | Mohammed Mohammed Ahmad Al-Wazir | 93905 | 2018/4/24 | 431/91 |
| 14 | Blue Diamond Trading & Importing. | Suleiman Hussein Suleiman Al-Bakari | 2/128445 | 2013/11/17 | 2013050194 |
| 15 | Tamco Petroleum Derivatives Corporation. | Hisham Ahmed Al Moqbely | 11414/6 | 2018/8/30 | 12896 |
| 16 | Gasoline Aman Importing Petroleum Derivatives. | Wassim Ahmed Yahya Muftah | 4-164280 | 2018/3/13 | 2018010217 |
| 17 | MOBIC Oil and Gas Services Company. | Abdullah Ali Saleh Al-Mafzar | 133196 | 2006/4/7 | 228649 |
| 18 | Woqud Investment Company Ltd. | Nabil Hayel Saeed An'am | 1539773 | 2014/6/25 | 4255 |
| 19 | Yemeni Company for Investments Limited. | Mohammed Fahim | 119696 | 1986/7/14 | 919/51 |
| 20 | Ali Al-Mafzar Importing Corporation. | Ali Al Mufazr | 110516 | 2021/7/23 | 4475 |
| 21 | Al-Sharafi Oil for importing petroleum derivatives | Mohammed Ahmed Abdel Rahman Al-Sharafi | | 2016/7/26 | 786 |

# Brokering Companies

These companies act as a broker between the front companies and the Yemen Oil Company - which is under the control of the Houthis. They get huge price differences between the purchase price and the selling price at the stations.

They were registered in the names of second- and third-tier Houthi leaders, as newly established businessmen.

After granting these companies licenses to operate, they opened bank accounts in the commercial banks under their control, after the Houthi group disrupted the role of the Anti-Money Laundering Department in the Central Bank.

**1- The most prominent of those working as broker companies are two owned by Mohamed Salah Falitah, the brother of the Houthi spokesman, Abdul Salam Falitah, and the actual manager of these companies: Star Plus and Black Diamond and affiliated with the following companies: Wezrakon Import and Trade Center, Top Food Company and Good Hyper Commercial Company.**

**2- The agent of the two companies opened accounts with the Bank of Yemen and Kuwait. The Bank of Yemen and Kuwait is considered the most involved in Estrad in the process of importing Iranian oil derivatives, as the documents prove the existence of transfers abroad from the Bank of Yemen and Kuwait without being matched by the arrival of derivatives, which is further evidence of the bank's involvement in smuggling militia funds, which is believed to go to the Hezbollah militias in Lebanon.**

## About Black Diamond Company :

| | |
|---|---|
| Company: | **Black Diamond.** |
| Commercial Registration No.: | **13522** |
| Owners registered in their company name: | **Ammar Hussein Mohsen Dhaif Allah Dubys** |
| Executive Director: | **Mohamed Yahya Gawbar (fictitious character)** |
| Banks that deal with: | **Yemen & Kuwait** |
| Tax Card NO. : | **161359** |
| The exchange company that deals with them: | **Sweid Exchange Company** |
| Tax Card NO. : | **163896** |
| Address: | **Al-Amanah, Al-Jurf, near Al-Masila School** |

# How the purchase iS DONE

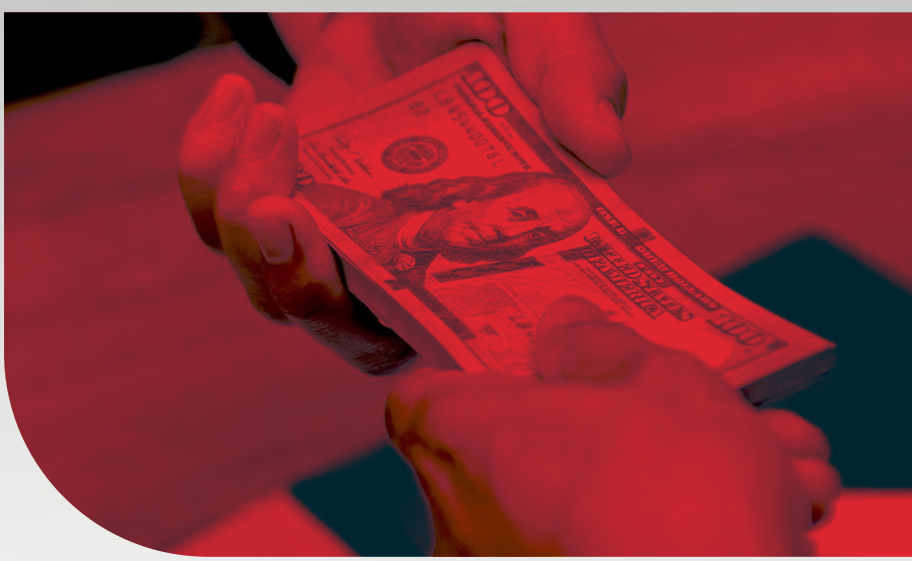

With the completion of the Houthis' control over most of the Yemeni governorates, and with the motive of building their own economic empire, they focused on fast-returning commercial activities at the same time low-cost, high-profit, so they turned to speculation in the currency exchange market and expanded it remarkably. The most important of them is its connection with the money exchange market on the one hand, and the possibility of obtaining free Iranian oil that falls within the framework of deals for importing oil derivatives as one of the aspects of Iranian support for the Houthi militia.

The Houthis entrusted loyal traders and fronts with importing oil derivatives, and dealing directly with retailers and the money exchange market.

This policy changed when most of the Yemeni geography was liberated, with the population mass, and thus consumerism, remaining the largest within the Houthi control areas, so the militia resorted to monopolistic practices, which they added to displace the real merchants, and closed the market in their areas in the face of competitors with surrounding customs belts that doubled the cost of trade, and as a result, disloyal traders are forced to either withdraw or use the port of Hodeidah.

With regard to oil derivatives, in addition to the monopolistic policy, the militia returned to the oil company a role represented in assuming a dual mediation between importers and retailers, as well as between the first and the exchange market through “CAC Bank” in Sana'a to complete the circles of the company's and the government bank's carrying out of what looks like money laundering for the Houthis.

The company's branches in the Houthi-controlled governorates collect the price of derivatives from retailers (station owners) in advance, and supply them to CAC Bank branches, which play the role of buying hard currency and delivering it through the company to import dealers to finance their oil purchases, but after they deliver the shipments to the port of Hodeidah, the company receives and distributes oil quantities.

Due to the lack of cash assets of hard currency at CAC Bank or other government banks, the bank turns to the exchange market, speculators go with the company in the currency market on behalf of the militia, taking advantage of the time difference between receiving amounts from retailers in riyals and delivering them in dollars to import traders.

# Iran's Free Oil

The Houthi policy of monopoly on the oil derivatives market, and later on domestic gas, developed. After it was arriving about a hundred oil trailers, between 5 and 6 million liters, per day, from Seiyun, until the beginning of 2017, the militia decided not to be satisfied with the customs centers that they established around their areas of control, to completely prevent the entry of commercial quantities of oil through the liberated areas, for important reasons, related to the money exchange market, and total monopoly, but among other important factors. However, other important factors are related to free or discounted oil derivatives from Iran.

# Houthi Gains From The Fuel Trade

The Houthis reap direct and indirect material gains and benefits from their control of the fuel market, and the large difference between the import price and the selling price to citizens.

The profits and benefits from the fuel market are distributed by more than %59 of the actual price of the fuel, so that the citizen pays more than %130 of the real price of one liter of gasoline.

The real price of oil derivatives represents about %44 of what the citizen pays when buying oil derivatives from the Houthi militias, and the militias obtain most of the remaining percentage to strengthen their centers of influence, while disavowing their obligations towards paying employees' salaries and any obligations towards investment spending in education or others.

The quantities imported from oil derivatives through the port of Hodeidah in 2015 amounted to about 1,142,871 metric tons, equivalent to 1,474,178,490 liters, with an average purchase cost per liter of 101.48 Yemeni Riyals. In contrast, the average selling cost per liter was also YR 413. However, the difference between the average selling cost and the average purchase cost is the corruption resulting from this process, represented by (YR311.52) per liter, which is equivalent to (YR459,238,886,885).

As for the year 2016, the amount of imported oil derivatives was about (1,053,072) metric tons, which is equivalent to (1,358,462,880) liters. The average purchase cost per liter was YR107.42 and the average selling cost per liter was YR270, so the difference between the selling cost and the purchase cost was YR162.58 per liter, which is represented by the total corruption for the year 2016, with (YR220,858,895,030).

The average exchange rate for the dollar at the Central Bank in 2015 amounted to YR215 and in 2016 it amounted to YR231, while the average purchase of a ton of oil derivatives in 2015 amounted to 608.9$, and in 2016 the average purchase of a ton amounted to 600.0$.

The following table shows the difference between the selling cost and the purchase cost for the years 2020 ,2019 and the first quarter of the year 2021, which amounted, respectively, to YR 200 billion, 798 billion and 279 billion:

Summary of the quantities and price of oil derivatives imported through the ports of Hodeidah and the price of what the Houthis obtain from the black market (The exchange rate of the dollar / YR 598):

| Total black market difference | The difference in the price | The selling price on the black market/ YR | Average purchase/ YR | Average purchase/ Dollar | In Dollar | Metric Tons | Year |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 200,533,653,270 | 135 | 413 | 278.140 | 0.465 | 691,614,600 | 1,152,691.00 | 2019 |
| 798,161,310,000 | 347 | 625 | 278.140 | 0.465 | 1,070,280,000 | 1,783,800.00 | 2020 |
| 279,440,516,457 | 347 | 625 | 278.140 | 0.465 | 374,710,716 | 624,517.86 | First Quarter 2021 |

The report of the Anti-Corruption Commission in Sana'a recorded corruption operations related to the cost items of gasoline, diesel and kerosene, as it showed an addition of YR100 to each gallon of gasoline, in addition to five riyals on each liter of gasoline under the name of establishing the electric station and an increase of 75 cents per liter under the name of oil platform in accordance with the decision of the Houthi Revolutionary Committee taken in July 2015.

The report stated that the contracts at one period exceeded the stock exchange price + 220$ per barrel, which was set at the stock exchange price + 75$ to reduce any manipulation and the commission of a corruption crime, but the Houthi oil committee exceeded all legal considerations and doubled the prices of oil derivatives, which contributed to pumping huge funds that do not go to the state treasury, not even to the oil company, but to the interest of a number of major traders (loyal to the group).

According to the report, this funds was used for all the Houthis.

A summary of the quantities of oil derivatives received through the ports of Hodeidah:

| The total amount obtained by the Houthi | War Effort YR/10 | Legal fees according to Government of Yemen Decree No. 49 of 2019 | Quantity - Liter/1250 | Metric Tons | Year |
|---|---|---|---|---|---|
| 71,374,626,720 | 14,869,713,900 | 56,504,912,820 | 1,486,971,390 | 1,152,691.00 | Year 2019 |
| 110,452,896,000 | 23,011,020,000 | 87,441,876,000 | 2,301,102,000 | 1,783,800.00 | Year 2020 |
| 38,670,145,891 | 8,056,280,394 | 30,613,865,497 | 805,628,039 | 624,517.86 | First Quarter 2021 |

Income from the oil derivatives trade generate revenues for the treasury of the Houthi authority exceeding YR30 billion per month, as the revenues per liter reach about YR100, distributed between customs tariffs, sales tax, war effort, electricity subsidies, and the commission of the oil company, given that daily consumption in Houthi-controlled areas amounts to at least ten million liters, in addition to other unofficial amounts shared, according to sources, by Houthi leaders and traders, in the event that prices are compared to the current global price of a barrel, or prices in liberated areas.

So, why do the Houthis insist on importing only through the port of Hodeidah, even though importing from abroad drains the cash assets of hard currency in their already scarce areas of control, and the subsequent economic risk that may amount to a complete inability to provide the foreign currency necessary to cover the bills of importing materials necessary for millions of people?

The answer, surely, is to maximize the Houthi benefits from the oil derivatives market and to tighten control over the fuel market and their black markets.

In addition to the increases in the prices of oil derivatives and the difference between them and the official price set by the government committee, the Houthi group obtains very large resources from the exchange rate differences for oil derivatives traders between the black market exchange and the central bank rate, which amounted during the period from January to November 2017, about YR190 billion and 332 million.

The oil company, under the directives of Mohammed Abdu Al-Salam and Mahdi Al-Mashat, facilitates fuel shipments held by Houthi companies, and makes big fat profits from them, after selling them at a double price than the official price.

The economic committee of the group (the unofficial affiliated with the Houthi) also receives sums and royalties directly from merchants in the port of Hodeidah, especially non-Houthi merchants.

This committee is the actual maker of the Houthi economic decisions and orientations, in the context of the economic war they are waging against the economy. They take advice from the Houthi committee, which was formed from the Ministers of Planning, Abdulaziz Al-Kumaim, Communications, Misfer Al-Numeer, Industry, Abdul Wahab Al-Durrah and the State, Faris Mann'a, and the Secretary General of the Council of Ministers, Dr. Abdul-Qader Al-Olabi.

# The Houthi Exclusion, Disturbing Against

As a result of Houthi control over supply and demand in the fuel market, and control over money exchange companies and money transfer networks, so that an arrangement is made between the exporter, the broker and the importer, all of whom are allied with the Houthis, so that the money allocated to the exporter in official papers is re-transferred to the Houthis, taking advantage of the role played by the new exchange companies in re-transferring funds to the Houthis.

Oil merchants explain how to transfer money to the Houthis, so that the importer of fuel pays the money technically due to the fuel exporter through a money changer that deals with Yemen. Once the deal is completed, the exporter sends the money through one of the money changers working in Yemen, to a company affiliated with the Houthis, and both transactions may take place through the same changer.

The Houthis showed a great ability to put pressure on their competitors in the fuel market, by targeting the assets of these traders, such as fuel trucks and petrol stations owned by the merchants, in addition to introducing hidden additional costs that do not appear in official papers, which are levies and royalties, whether imposed under the decisions of the Houthi Supreme Committee , or even that are not in any official papers, including forcing non-Houthi merchants to not comply with government decisions regulating the process of importing fuel, which exposes them to keeping their ships at sea for more than a month and incurs significant financial losses, in return for entering Houthi merchants' fuel ships into deals and bargaining through UN agencies to put pressure on the government to exclude these ships from any procedures and allow entry and unloading in the port of Hodeidah before distributing and selling them in the local market.

Other additional costs that are imposed after unloading the fuel shipment and preparing it for distribution and sale in the local market, are the fees of the group's employees in each governorate it controls, in addition to its members at all the checkpoints it runs, which transport trucks must pass through during their journey from the port of Hodeidah to their destination.

| اسم السفينة | الصنف | الكمية | الميناء | اجمالي الرسوم الحكومية |
|---|---|---|---|---|
| MT TARGET | مازوت | 8,198.00 | المكلا | 150,374,008.00 |
| MT BIKAL | ديزل | 3,871.00 | المكلا | 84,758,028.00 |
| MT PALOMAR | ديزل<br>ديزل | 1,778.39<br>3,542.23 | المكلا<br>الحديدة | 188,711,903.00 |
| MT SEA POWER | بنزين | 9,858.00 | المكلا | 357,566,369.00 |
| MT ADELINE | بنزين | 10,000.00 | المكلا | 355,960,840.00 |
| MT UNIT STAR | ديزل | 2,500.00 | المكلا | 68,950,865.00 |
| MT GEMA | ديزل | 17,991.00 | عدن | 529,440,914.00 |
| MT MIRAL 1 | ديزل | 2,000.00 | نشطون | 56,150,156.00 |
| MT CASPER | مازوت | 8,192.00 | المكلا | 218,463,776.00 |
| MT BETATANK M | ديزل | 2,400.00 | نشطون | 66,195,714.00 |
| MT TARGET | بنزين | 7,900.00 | المكلا | 252,104,728.00 |
| MT SEA CHALLENGER | ديزل | 11,377.00 | عدن | 318,344,933.00 |
| MT PRINVCESS SAMA | بنزين | 4,738.00 | نشطون | 190,955,844.00 |
| MT VENICIA | ديزل | 3,413.00 | نشطون | 95,544,323.00 |
| BW KRONBORG | ديزل | 59,095.52 | عدن | 1,602,977,124.00 |
| MT MAERSK TORSHAVN | ديزل | 34,341.00 | عدن | 916,329,124.00 |
| SPSAN | ديزل | 38,490.96 | عدن | 1,051,964,678.00 |
| MT BAIKAL | ديزل | 3,514.00 | المكلا | 98,368,450.00 |
| MT SIDRA DUBAI | ديزل | 2,830.00 | نشطون | 79,235,567.00 |
| MT SOULINA | ديزل | 3,612.00 | نشطون | 101,115,671.00 |
| MT LIAKI FREEDOM | بنزين | 9,998.00 | المكلا | 335,540,796.00 |
| MT FREE STAR | ديزل | 2,500.00 | نشطون | 68,939,365.00 |
| MT RIVA | ديزل<br>جيت | 6,595.00<br>1,837.00 | عدن | 228,839,072.00 |
| MT MAIRA | مازوت<br>ديزل | 13,499.70<br>2,428.50 | الحديدة | 314,552,679.00 |
| MT ADELINE | ديزل | 11,466.00 | المكلا | 341,304,467.00 |
| MT JIZAN | ديزل | 4,145.00 | نشطون | 121,570,922.00 |
| MT SEA CITRINE VI | ديزل | 5,000.00 | المكلا | 138,051,856.00 |
| MT LUNIS | ديزل | 6,451.00 | المكلا | 190,024,922.00 |
| NORSTAR INVICTUS LTD | بنزين | 29,025.00 | عدن | 1,145,709,599.00 |
| NORSTAR INVICTUS LTD | ديزل | 32,977.00 | عدن | 977,936,062.00 |
| MT SAEA HEART | بنزين | 27,021.00 | الحديدة | 980,091,075.00 |
| MT MAJNOON | بنزين<br>ديزل | 19,501.00<br>9,996.00 | الحديدة<br>الحديدة | 982,844,309.00 |
| MT VICTORY | ديزل | 29,642.00 | الحديدة | 829,780,892.00 |
| MT BAHIR DAR | ديزل<br>بنزين | 20,003.00<br>9,984.00 | الحديدة | 1,004,966,094.00 |
| MT MENTOR | ديزل | 11,178.00 | الحديدة | 327,787,990.00 |
| MT OMAIR | ديزل | 10,937.00 | الحديدة | 301,485,790.00 |
| MT NAVARINO | ديزل | 10,817.00 | الحديدة | 298,195,904.00 |
| MT ASTON | بنزين | 26,915.00 | الحديدة | 1,075,793,327.00 |
| EPIC SAMOS | غاز | 6,000.00 | الحديدة | 134,384,984.00 |
| EPIC BURANO | غاز | 3,800.00 | الحديدة | 85,256,045.00 |
| EUGENIA GAS | غاز | 8,400.00 | الحديدة | 188,145,836.00 |
| ADVENTUROUS | بنزين | 30,054.00 | الحديدة | 1,090,082,444.00 |
| DISTY PUSHTI | ديزل<br>بنزين | 11,008.00<br>9,951.00 | الحديدة | 657,386,731.00 |
| MT QUEEN REEM | ديزل | 7,893.00 | عدن | 229,490,146.00 |
| MT RIVA | بنزين | 29,152.70 | عدن | 1,094,412,946.00 |
| MT BANYAN PRIDE | ديزل<br>بنزين | 10,406.00<br>12,910.00 | الحديدة | 818,332,924.00 |
| MT TAGET | بنزين | 7,114.00 | المكلا | 266,680,356.00 |
| MT ANHONA | جيت<br>ديزل | 4,999.00<br>35,716.00 | عدن | 1,008,259,279.00 |
| MT SEA CHALLENGER | ديزل | 11,414.00 | المكلا | 331,831,879.00 |
| MT AGEAN M | ديزل | 5,000.00 | المكلا | 146,638,626.00 |
| MT VENICIA | ديزل | 3,360.00 | نشطون | 97,701,410.00 |
| MT SEA POWER | بنزين | 9,800.00 | المكلا | 335,075,158.00 |
| MT MIRAL 1 | ديزل | 2,009.00 | نشطون | 56,150,156.00 |
| MT ALHUDA | ديزل | 1,500.00 | نشطون | 41,907,087.00 |
| MT SIDRA DUBAI | بنزين | 2,495.70 | نشطون | 100,582,817.00 |
| MT JEMA | ديزل | 16,361.00 | المكلا | 437,113,475.00 |
| GULF GLOW | ديزل | 2,400.00 | نشطون | 72,182,715.00 |
| MT MAERSK CAPRI | ديزل | 37,883.00 | عدن | 1,012,384,973.00 |
| MT PALOMAR | ديزل<br>ديزل | 5,873.00<br>1,966.00 | الحديدة<br>الحديدة | 230,738,503.00 |
| MT FREE STAR | ديزل | 2,505.00 | نشطون | 64,834,055.00 |
| MT BETATANK M | ديزل | 2,500.00 | نشطون | 64,399,503.00 |
| MT ALEJANDRINA 1 | مازوت | 8,083.00 | عدن | 103,178,417.00 |
| MT PRINCESS SAMA | ديزل | 5,852.00 | نشطون | 154,657,092.00 |
| MT SEA KING | ديزل | 10,995.00 | الحديدة | 319,681,256.00 |
| MT MARINE ISTA | مازوت | 7,190.90 | المكلا | 104,273,136.00 |
| MT CARPE DIEM II | بنزين | 19,802.00 | الحديدة | 835,420,917.00 |
| MT DAMAS | ديزل | 29,528.00 | الحديدة | 857,284,759.00 |
| MT VOLANTE | ديزل | 17,363.00 | الحديدة | 494,181,410.00 |
| MT SEA ADORE | ديزل | 29,971.00 | الحديدة | 819,828,483.00 |
| MT SABELLA | ديزل | 4,066.00 | المكلا | 108,660,840.00 |
| MT PRINCESS SOFEA | ديزل | 3,000.00 | نشطون | 81,429,098.00 |
| MT RAMAGAS | غاز | 7,493.00 | الحديدة | 168,129,206.00 |
| | | | | 29,057,624,798.00 |

Not to mention the detention of fuel trucks belonging to non-Houthi traders at the entrances to the cities controlled by the group for several weeks, which inflicts heavy losses on traders and truck drivers. Domestic gas trucks are also forced to pay one million riyals for each truck imported by land from the liberated areas.

# Black Market

The Houthi group has been keen to marginalize the role of the oil company in accordance with its establishment decision and law, to legitimize the price set by the group for oil derivatives and adopt a special mechanism for distributing gasoline and diesel to a number of stations at a commercial price that exceeded YR11,500 per -20liter gallon.

The mechanism that is being applied lacks any economic vision, in addition to the fact that it exacerbated the phenomenon of monopoly and strengthened the black market, as it did not take into account the difficult living conditions of citizens.

The Houthi group deliberately provokes recurrent and suffocating crises in the oil derivatives market, as it prevented the unloading of a number of oil derivatives ships in the port of Hodeidah, in addition to the detention of a number of ships for several months, as well as seized trucks and trailers carrying oil derivatives that were on their way from Hodeidah to Sana'a, at a time The capital, Sanaa, was witnessing a stifling crisis in oil derivatives, which compounded it and caused the revival of the black market, which the group is accused of promoting, because it makes a lot of money.

The group also deliberately detains oil trucks at the entrances to Sanaa, with the aim of exacerbating the crisis of oil derivatives and the rise in their prices on the black market, at a time when the group, through agencies affiliated with government institutions, monopolized the decision to trade fuel, and marginalized the role of the Ministry of Oil and the Oil Products Distribution Company.

Indicators of the flow of fuel to Yemen during the first half of April 2021 showed that the Houthis fabricated a crisis of oil derivatives in their areas of control to revive the black market that they run, and looting citizens to finance their "war effort."

According to the indicators, the amount of fuel flowing into Yemen in the first half of April of the year 2021 amounted to 276,503 metric tons, which meets the average civilian and humanitarian need in all regions of Yemen for a period of 20 days, and that %70 of it was transported by land to Houthi militia-controlled areas with a daily average of 12,000 metric tons directed by the militia to the black market to sell at double prices.

# Houthi Fuel MAFIA

The reports of "Regain Yemen" and other well-informed economic sources revealed about 30 newly established Houthi companies, which have exclusive powers to import through the ports of Hodeidah and Salif, as the spearhead of the black market.

Influential figures in the Houthi militia have established sub-companies to import, sell and distribute oil derivatives in Houthi areas, the most famous of are:
Star Plus Yemen, owned by Saddam Al-Faqih.
Abaker Company, owned by Abdullah Abkar Abdul Bari.
Azal Petroleum, owned by Mohammed Gawbar; and
Jima Yemen, owned by Ahmed Materah.

There are also Atlantic Oil companies, owned by Ahmed Al-Baydhani.
Yahya Osaili and Fuel Oil, owned by Qusay Al-Wazir.
Blansco, owned by Wadei' Al-Ru'aini; and
Nishal, owned by Mohammed Henshel.

New oil companies have also appeared recently, led by "Yemen Towers", "Black Gold", "Al-Zahraa", "Yemen Crude", "Al-Jubahi", "Atico", "Petroleos", "Aman Gasoline", "Taqah" and "Yemeni Investments Company" and "Yemen Elaf", which are owned respectively by Houthi figures, Ali Qarsha, "Abdullah Al-Wazir, Zayd Al-Sharafi, Mohammed Abdullah Al-Jubahi, Naji Al-Qu'aisi, Hussein Al-Mutai'i, and Abdullah Dabash.

The dependence of the new oil companies that monopolize fuel and speculate on it is divided among most of the group's high-level leadership, namely Abdul-Malik Al-Houthi, Mohammed Ali Al-Houthi, Abdul-Karim Al-Houthi, Mohammed Abdul-Salam, Abu Ali Al-Hakim, Ahmed Hamid and Abdul-Khaliq Al-Houthi.

# Banking Sector & Fuel Trading

The Houthi group is putting pressure on the banking sector in its areas of control, taking advantage of the fact that the majority of banks are located in Sana'a, and this is one of the sources of the group's strength in its economic war, as the banks have been harnessed in order to provide the necessary credit for importing goods and fuel, in addition to laundering the group's money.

## How is it done:

The Houthi group uses the names of leaders and personalities it trusts in order to withdraw checks on the account of the Houthi government at the Central Bank, and it is registered in favor of the Houthi leader, Ibrahim Mutahar Al-Mo'ayad, the financial director of the group and head of the financial department of the Ministry of Defense affiliated with the Houthis, for whom bank accounts have been established in a number of commercial banks, including Shamil Bank of Bahrain, which are checks with fictitious accounts, and then transfer it to the account of Ibrahim Al-Mo'ayad, in the Bank of Yemen and Kuwait, a step aimed at concealing the source of the checks and accounts that are considered governmental and were withdrawn with overdraft accounts with the Central Bank of Yemen, which is controlled by the Houthi group.

In a model about the extent of Houthi exploitation of the banking sector, it is represented in the establishment of Houthi leaders for a new company under the name "Black Diamond", that does not have any financial liquidity, whether as cash, assets or real estate, but the Bank of Yemen and Kuwait granted this company a financing of 18$ million, in addition to granting them credit facilities under the guarantee of the account of the Houthi leader, Ibrahim Al-Mo'ayad, who is responsible for establishing fake accounts and checks without balances that originate from overdraft government accounts with the Central Bank.

The facilities provided by the Bank of Yemen and Kuwait were on behalf of the Black Diamond Company, which also transferred funds to more than one company, including Al-Sharafi Oil Derivatives Trading Company.

The Black Diamond Company collects the value of its sales of oil derivatives and transfers it through the account of the Sweid Exchange Company at the Bank of Yemen and Kuwait.

## Conclusions:

**1-**

The Houthi group uses banks in its areas of control to finance its leaders and their companies with money, transfer it abroad and use it illegally to buy oil and transfer money that is used to prolong the war.

**2-**

Concealing the real beneficiaries of the funds, dealing with forged documents and not investigating the source of the funds, which increases the risks of money laundering operations that are significantly increasing in the Houthi areas.

**3-**

Using the banking sector in illicit enrichment operations and granting credits to fake Houthi companies.

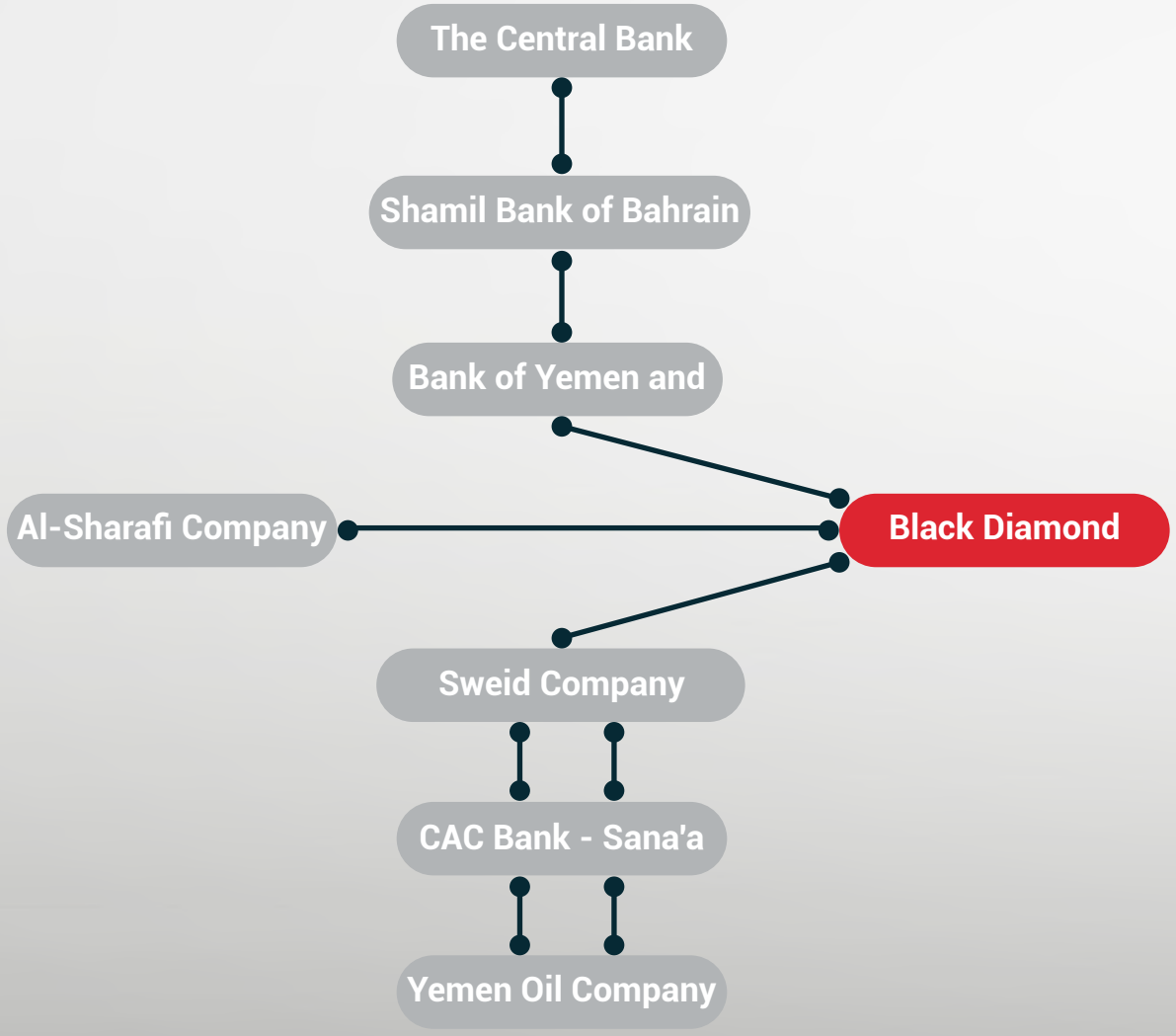

## Additional

## First Quarter of 2021

About 624,517 metric tons reached the Houthi militia areas (north) by land and sea, at an estimated rate of %59 of the total quantity, while the amount allocated to the liberated areas (south) was about 428,859 metric tons, at an estimated rate of %41.

The Yemeni government also allowed the safe flow of fuel through the Hodeidah Port for shipments belonging to the private industrial sector and to humanitarian organizations operating in areas controlled by the Houthis.

# Recommendations

- We call for not granting any fuel shipments imported through any of these companies or entry licenses to the ports of the Republic of Yemen.
- Adopting government conditions to qualify companies wishing to import fuel to the Houthi areas.
- Approving the ports of the Yemeni government regions to import oil derivatives to Yemen in the liberated areas.
- "Regain Yemen" calls on all companies importing petroleum products to Yemen to abide by the legal and ethical requirements for importing petroleum products.
- "Regain Yemen" calls on all commercial banks, financial companies and exchange companies to audit all documents of companies importing oil derivatives so that they are not subjected to local, regional and international sanctions.
- "Regain Yemen" recommends the international community and the relevant and competent authorities to tighten control and examination procedures for the documents of oil ships, as well as the quality of derivatives and their compliance with specifications, and to know the sources of those shipments in accordance with international resolutions to limit Iran's supply of the Houthi militias with derivatives that the use as a main source of financing their war on Yemen and its people.
- "Regain Yemen" calls on the Yemeni legitimate government and the Arab Coalition to publish the information and data of companies importing petroleum products to Yemen for public opinion and to implement the principle of transparency, integrity and freedom of information.
- "Regain Yemen" calls on all international organizations affiliated with the United Nations, local, regional and international organizations to provide data and information on humanitarian aid to Yemen, especially to Houthi-controlled areas, so that it is not used militarily and financing the Houthi war.
- "Regain Yemen" calls on the international and local community to issue a blacklist of all those proven to be involved in financing the Houthis with oil and impose sanctions on them or those who provide any facilities to do so.

# MOST INVOLVED CHARACTERS

## In money laundering and financing Houthi companies

## First: Houthi leaders

- Mahdi Al-Mashat - President of the Supreme Political Council
- Muhammad Ali al-Houthi - Member of the Political Council
- Abdullah Yahya Al-Hakim - Head of the Military Intelligence Division
- Ahmed Hamed, nicknamed Abu Mahfouz - the de facto ruler and director of the office of the President of the Republic

## Second: Officials of government and economic bodies

- Saleh Shaaban - Former Minister of Finance
- Hisham Ismail Al-Moayad - Acting Chairman of the Economic Committee of the Houthis - Governor of the Central Bank
- Hashem Al-Shami - President of the General Authority for Land and State Real Estate
- Fares Manna - Minister of State
- Hassan Al-Saadi - Houthi Economic Committee
- Sharaf Al-Kahlani - President of the General Organization for Insurance
- Mohammed Al-Lai - Former Chairman of the Board of Directors of the Credit Bank and Executive Director of Al-Amal Bank
- Ibrahim Ahmed Ahmed Al-Houthi - Chairman of the Board of Directors of the Credit Bank
- Khaled Khalil - Head of the Economic Department in the Houthi Security and Intelligence Agency
- Yousef Zabara - Head of the Houthi Customs Authority and responsible for laundering the group's money
- Secretary-General of the Council of Ministers, Dr. Abdul Qadir Al-Olabi
- Hussein Maqboli - Deputy Prime Minister for Economic Affairs - Head of the Houthi Economic Committee
- Rashid Abboud Abu Lahoum - Minister of Finance and Deputy Prime Minister
- Ahmed Abdullah Daris - Minister of Oil
- Abdulaziz Al-Kumaim - Minister of Planning and International Cooperation
- Mesfer Al-Numeer - Minister of Communications
- Abdulwahab Al-Durra - Minister of Industry and Trade
- Ahmed Al-Shawtry - Former Head of the Tax Authority
- Hashem Al Shami - Former Head of the Customs Authority
- Abdul Karim Rase' - Undersecretary for Technical Affairs
- Yasser Al-Wahidi - Former Director of the Oil Company
- Ammar Al-Adari - the current general manager of the oil company
- Mohammed Hassan Al-Lukumi - Deputy Director of the Oil Company
- Ramy Hanab - Executive Deputy General Manager for Commercial Affairs at the Oil Company
- Ibrahim Mutaher Al-Moayad - Director of Finance at the Ministry of Defense

## Third: Personalities and commercial entities

- Black Diamond
- Star Plus Company
- Wezrakon Import Co.
- trade Center
- Top Food Company
- Good Hyper Commercial
- Saddam al-Faqih, owner of Star Plus, Yemen
- Abdullah Abkar Abd al-Bari, owner of the Abkar Company
- Mohamed Gober, owner of Azal Petroleum Company
- Ahmed Matera, owner of Jimma Yemen Company
- Ahmed Al-Baydani, owner of "Atlantic Oil" company
- "Yahya Assili"
- Qusay Al-Wazir, owner of the Fuel Oil Company
- Wadih Al-Rudaini, owner of "Blansko" company
- Mohamed Nahshel, owner of Nishal Company
- Ali Qarsha - Yemen Towers Company
- Abdullah Al-Wazir - Black Gold Company
- Zaid Al-Sharafı - Al-Zahraa Company - Al-Sharafı Plus Company
- Mohammed Abdullah Al-Jabahi - Al-Jabahi Company
- Naji Al-Qaisi - Petroleos Company
- Hussain Al-Muta'i - Aman Gasoline Company
- Abdullah Dabash - "Yemen Elaf"

## Fourth: Banks and Exchanges

- Yemen and Kuwait Bank - Abdul Malik Al-Thawr
- Yemen International Bank - First Administration
- Sweid Exchange Company - Muhammad Lotf Sweid

## Companies operating under the network of Mohamed Abdel Salam Fleetah :

- Sam Oil Company for Trading and Oil Services
- Martyr Foundation
- Dima Yemen Company for Trade and Agencies Ltd
- Companies of Ali Masoud Qarsha
- Mirdif Investment Company Limited
- The Wounded Foundation
- Itco for Trade and Industry Co., Ltd.
- WOQOD Investment Company Ltd.
- Star Plus Yemen Trading Company Ltd.
- Yemen Crod Company for Trade and Oil Services
- Yemen Elaf Company for Importing Petroleum Derivatives
- Yemen Universal Oil Company for Import
- Energy for oil derivatives
- Yemen Industrial Investments Company

# Additions: الاضافات:

## اهم نتائج الإجراءات و التسهيلات التي قدمتها الحكومة لضمان بقاء واردات الوقود عند مستوى المتطلبات المدنية و الإنسانية في المناطق الخاضعه للحوثيين خلال الفترة مايو - ٥ نوفمبر ٢٠٢٠

المجلس الاقتصادي الأعلى

استمرار تدفق الوقود اللازم للأغراض المدنية والإنسانية لتزيد عن

**٦١٨ الف طن.**

تجاوبت الحكومة إيجابيا مع جميع طلبات المبعوث الدولي دعما لجهوده، و مع جميع طلبات شحنات الوقود الخاصة بقطاع الصناعة والكهرباء و الإنتاج و العمل الاغاثي للمنظمات الدولية و التي لم يكن لديها خلال تلك الفترة سوى شحنة صغيرة واحدة.

**١,٣٣٧,٨٥٠ طن**

هي الكمية التي تم توريدها إلى المناطق الخاضعة للميليشيا الحوثية خلال الفترة التي طبقت الحكومة تسهيلاتها عبر ميناء الحديدة و النقل البري من الموانئ المحررة.

**كميات الشحنات الواردة الى ميناء الحديدة خلال الفترة مايو - ٥ نوفمبر ٢٠٢٠ حسب نوع طلب الحصول على التصريح (الكميات بالطن)**

**نسبة انواع الشحنات التي حصلت على تصاريح الحكومة للتفريغ في ميناء الحديدة الى اجمالي الكميات الواردة الى الميناء خلال الفترة مايو - ٥ نوفمبر ٢٠٢٠**

جميع شحنات قطاع الصناعة والانتاج والكهرباء وجميع شحنات الأمم المتحدة والعمل الانساني وجميع الشحنات التجارية

**٨ شهور**

على الأقل تغطيها واردات الوقود إلى المناطق الخاضعة للميليشيا الحوثية خلال الستة الأشهر الأخيرة، تنتهي هذه الفترة في بداية يناير ٢٠٢١ دون سبب حقيقي لأي ازمة وقود، او تأثير مدني انساني في تلك المناطق، و جميع الأزمات تحدثها الميليشيا الحوثية لفرض تعزيز السوق السوداء التي تديرها، و للمتاجرة بالوضع الإنساني و معاناة المواطنين امام المجتمع الدولي.

**١٣,٧٣٦,٠٢٨,٨٦٨ ريال يمني**

هي تقريبا الرسوم القانونية المحصلة لواردات الوقود إلى ميناء الحديدة للفترة المشار إليها أعلاه، و هي مبالغ تضاف إلى الرصيد السابق الذي يتجاوز 50 مليار ريال تم الاتفاق على تخصيصها لصرف رواتب المدنيين، و تصر الميليشيا على مصادرتها، و ترفض لمكتب المبعوث الدولي الاشراف و الرقابة عليها حسب الاتفاق.

**الاكميات الواردة الى مناطق الخضوع للميليشيا الحوثية خلال الفترة مايو - ٥ نوفمبر ٢٠٢٠ (الكمية بالطن)**

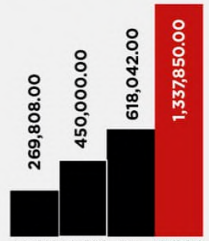


نتائج التسهيلات الحكومية خلال الفترة من مايو - ٥ نوفمبر ٢٠٢٠

## أهم مؤشرات تدفق الوقود إلى اليمن

خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ و حتى ٣١ مارس ٢٠٢١

المجلس الاقتصادي الأعلى

**1,053,377.78** طن متري
كمية الوقود المتدفق إلى اليمن و هي كمية تلبي متوسط لاحتياج المدني و الإنساني في جميع مناطق اليمن لنفس الفترة.

اكثر من **70 مليار** ريال يمني، تم نهبها من قبل الميليشيا الحوثية من إيرادات رسوم واردات الوقود و لم يكن لها أي اثر انساني او مدني على حياة المواطنين.

**40 سفينة** وقود حصلت على تصاريح الدخول إلى الحديدة بالاستثناء بحسب طلب المبعوث الدولي و دعما لجهوده من قبل الحكومة منذ نهب الحوثيين للإيرادات في مايو ٢٠٢٠.

**كمية الوقود (بالطن المتري) الواردة إلى الموانئ اليمنية خلال الفترة من ١ يناير إلى ٣١ مارس للأعوام**

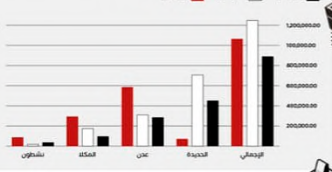


**نسبة الوقود الوارد إلى مناطق الخضوع للميليشيا الحوثية خلال الفترة ١ يناير إلى ٣١ مارس ٢٠٢١ بحسب طرق الوصول**

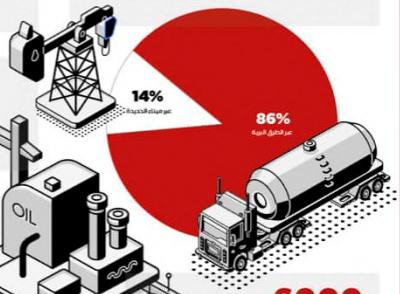


**624,517.86** طن متري
اجمالي الوقود في مناطق الخضوع للحوثيين خلال الفترة الماضية من العام الجاري.

**توزيع الوقود الوارد إلى اليمن بين المناطق المحررة و مناطق الخضوع للميليشيا الحوثية خلال الفترة ١ يناير إلى ٣١ مارس ٢٠٢١**

**6000** طن متري
هو متوسط التدفق اليومي للوقود برا إلى المناطق الخاضعة للميليشيا الحوثية من المناطق المحررة.

## أهم مؤشرات تحليل بيانات تدفق الوقود إلى اليمن

خلال الفترة من يناير ٢٠٢٠ و حتى أغسطس ٢٠٢٠ بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام ٢٠١٩.

المجلس الاقتصادي الأعلى

**%13** هي نسبة الزيادة في كمية الوقود الوارد إلى اليمن مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابقة.

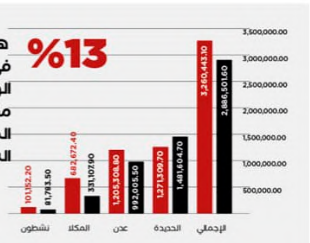


**10 اشهر** على الأقل يمكن ان تغطيها الكميات الواردة إلى اليمن من الوقود دون وقوع أزمات.

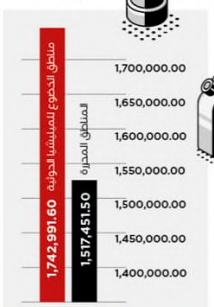


**36 ناقلة** وقود تم تفريغها في ميناء الحديدة، بعد ان منحتها الحكومة استثناءات من تطبيق جميع الضوابط المتفق عليها، و ذلك دعما لجهود المبعوث الدولي و بحسب طلبه.

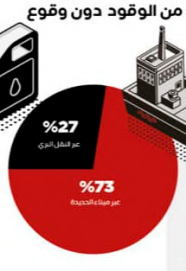


**%27** من الوقد الوارد إلى مناطق الخضوع للحوثيين كان عبر الطرق البرية.

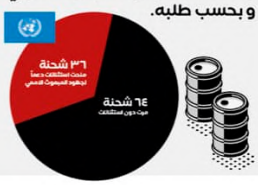


**%53** من الوقود الوارد إلى اليمن هو ما تدفق على المناطق الخاضعة للميليشيا الحوثية.

## أهم مؤشرات تطبيق الحكومة لقراراتها الخاصة بتنظيم و ضبط استيراد الوقود إلى جميع الموانئ اليمنية خلال الفترة

من 1 أكتوبر 2019 و حتى 10 يناير 2020م

اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

@ecyemen

**نسبة كل ميناء**

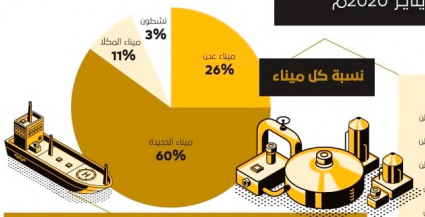


| الميناء | غاز | ديزل | بنزول | مازوت | اجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحديدة | 31,906.00 | 461,018.00 | 385,982.00 | 40,400.00 | 919,306.00 | 60% |
| عدن | | 231,592.00 | 122,212.00 | 50,362.00 | 404,166.00 | 26% |
| المكلا | | 111,23990 | 44,004.00 | 7190.90 | 162,434.80 | 11% |
| نشطون | | 49398.00 | 2,495.00 | | 51,893.00 | 3% |
| اجمالي | 31,906.00 | 853,24790 | 554,693.00 | 97952.90 | 1,537,799.80 | 100% |

**مقارنة الكميات الواردة بالطن المتري**

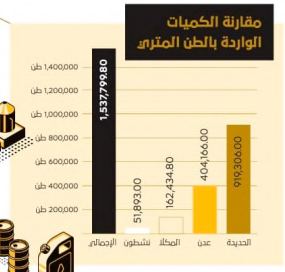


**60%** حصة ميناء الحديدة الخاضع للميليشيا الحوثية من اجمالي شحنات الوقود.

**27 مليار** ريال هي الإيرادات القانونية على عائدات الوقود من ميناء الحديدة ما يعادل حوالي 50 مليون دولار.

**اكدت النتائج موضوعية و مهنية الإجراءات و القرارات التي اتخذتها الحكومة اليمنية بدعم من التحالف العربي و طبقتها على جميع الموانئ اليمنية المحررة و الخاضعة للميليشيات الحوثية على حد سواء.**

**919,300** طن متري تكفي الاحتياج المدني و الإنساني في مناطق الخضوع للميليشيا الحوثية ما لا يقل عن 5 اشهر دون استغلال السوق السوداء.

كمية الوقود الوارد إلى مناطق خضوع الميليشيات الحوثية تكفي تلك المناطق حتى منتصف مارس 2020

**25 مليار** ريال هي الإيرادات القانونية على وارادات الوقود إلى الموانئ المحررة بما يعادل حوالي 45 مليون دولار.

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

التاريخ: 2019/12/18م

بسم الله الرحمن الرحيم

**تعميم رقم (6) لسنة 2019م بشأن تطبيق إجراءات الفحص الفني لشحنات الوقود الواردة إلى أي من موانئ الجمهورية اليمنية وفقا لقرار الحكومة رقم 49 لعام 2019.**

الأخوة/ مستوردي المشتقات النفطية المحترمين

الأخوة / وكلاء و شركات و مكاتب الملاحة المحترمين

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 49 لسنة 2019م، الصادر في تاريخ 2019/06/26م، و بهدف ضبط المواصفات الفنية لشحنات الوقود المستوردة إلى الجمهورية اليمنية، و التأكد من سلامة و قانونية مصادرة استيرادها وفقا للمواصفات اليمنية، المتطلبات الدولية، و لما فيه الصالح العام، و بعد التنسيق مع الشركات الدولية المتخصصة في الفحص و التقييم، و مراجعة وثائق التأهيل المتقدمة منها، و اخذ الالتزامات المختلفة منها بحسب الضوابط و المعايير و الشروط المرجعية المعتمدة من قبل وزارة النفط و المعادن،،،

**فقد تقرر:**

1- بالإضافة إلى شركة مصافي عدن، تم اعتماد الشركات الدولية التالية لإتمام عمليات الفحص الفني و اصدار الشهادات المطلوبة وفقا للضوابط و الشروط المعتمدة وفقا للآلية التنفيذية لقرار الحكومة رقم 49:

AUTHENTIX - SAYBOLT - BUREAU VERITAS -

2- يظل باب الاعتماد و تأهيل الشركات الدولية الفاحصة مفتوحا لجميع الشركات الراغبة في التأهل للتعاون مع الحكومة اليمنية في تطبيق قرارها رقم 49 لعام 2019م، و فقا لنفس الشروط المرجعية التي طبقت على الشركات المعتمدة سابقا، و بشكل مهني و موضوعي و بما يضمن التنافس و الشفافية و يكسر أي من شبهات الاحتكار.

3- وفقا لهذا التعميم يشترط للحصول على وثيقة موافقة الحكومة الدخول و التقريغ في أي من الموانئ اليمنية، تقديم المستوردين جميع شهادات الفحص الفني المرفق نماذجها بهذا التعميم، و بما يؤكد خضوعها للفحص و مطابقتها للمعايير الفنية و الضوابط القانونية، و ذلك من اي من الشركات الدولية المتخصصة والمعتمدة و المعلن عنها في هذا التعميم او عبر المكتب الفني في المستقبل.

4- يحق للمستوردين اجراء الفحص الفني و الحصول على الشهادات المطلوبة و المعتمدة لشحناتهم فقط من احد الشركات المعتمدة و المؤهلة و المعلن عنها.

5- لا تتحمل الحكومة أو المكتب الفني أي مسؤولية مالية أو قانونية جراء تطبيق هذا الاجراء امام الشركات الدولية الفاحصة و المعتمدة، او المستوردين او أي طرف اخر.

6- موجب هذا التعميم و وفقا لضوابطه يمكن لجميع التجار المعتمدين الشحن من ميناء الحمرية في الشارقة اسوة بجميع الموانئ في دولة الامارات العربية الشقيقة.

7- يمنع الشحن باي شكل من الاشكال من المصادر التالية:
أ- من أي ميناء محظور او عليه أي نوع من العقوبات وفقا لاي من القرارات الدولية.
ب- من أي ميناء غير نفطي في أي دولة في العالم.
ج- من سفينة إلى سفينة نهائيا.

8- لا يلغي هذا التعميم التزام المستوردين تقديم أيا من الوثائق المطلوبة و المعلن عنها سابقا، وفقا لضوابط تطبيق قرار الحكومة رقم 75 لعام 2018م.

9- يعمل بهذا التعميم و يطبق على جميع الشحنات التي تم شحنها بعد تاريخ صدوره، و تستثنى منه بشكل مؤقت الشحنات التي شحنت قبل صدوره شريطة تقديم طلب الحصول على تصريح الحكومة لها خلال أسبوعين من تاريخ اصداره.

صادر عن المكتب الفني



1

E. info@ecyemen.com www.ecyemen.com

معاً ـ اليمن ينهض من جديد

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE
المكتب الفني – TECHNICAL OFFICE

الجمهورية اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 2019/12/11م

**بيـــان هـــام**

**حول تطبيق قرار الحكومة رقم 49 لعام 2019م، و الترتيبات المؤقتة المتفق عليها مع مكتب المبعوث الدولي في ميناء الحديدة الاقتراب من تحقيق هدف صرف رواتب المدنيين**

بحسب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، و بإشراف دولة رئيس الوزراء، و بدعم من قيادة التحالف العربي، و من اجل التخفيف من معاناة المواطنين، و تحسين الوضع الإنساني، يتم تطبيق مبادرة الحكومة اليمنية و الترتيبات المؤقتة المتفق عليها مع المبعوث الدولي بشأن تطبيق قرار الحكومة رقم 49 لعام 2019م على شحنات الوقود الواردة إلى ميناء الحديدة، و قد قدمت الحكومة من خلال المكتب الفني الاستثناءات المعقولة التي طلبها مكتب المبعوث الدولي للشحنات السابق توريدها فقط، و بما يعزز نجاح جهود المبعوث الدولي في اليمن، و من اجل تحقيق هدف تحصيل الإيرادات الضريبية و الجمركية و العوائد الحكومية القانونية الأخرى إلى حساب موقت في فرع البنك المركزي اليمني في مدينة الحديدة، و وضع ذلك الحساب تحت اشراف و رقابة الأمم المتحدة لاستخدام المبالغ المودعة إليه فقط لصرف رواتب المدنيين التي تسبب الانقلاب في حرمانهم مرتباتهم طوال الخمس سنوات السابقة.

و قد اثمر تطبيق قرار الحكومة، و التعاون و التنسيق مع مكتب المبعوث الدولي إلى توريد ما لا يقل عن 15 مليار ريال إلى ذلك الحساب، و جاري بكل جد استكمال التنسيق مع مكتب المبعوث و الجهات الحكومية المختصة لصرف رواتب المدنيين في توقيت لن يكون بعيدا، و سيعلن عنه قريبا.

و بحسب الترتيبات و الإجراءات و الضوابط المتفق عليها مع مكتب المبعوث الدولي، فقد قام يوم امس الأول الموافق (2019/12/09م) فريق من مكتب المبعوث الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مختصين من شركة المراجعة و التدقيق الدولية MOOR STEPHENS (التي تم التعاقد معهم لغرض المراجعة و الرقابة على الحساب المؤقت)، بزيارة ميدانية إلى فرع البنك المركزي في الحديدة، للتأكد من التزمه بتحصيل تلك الإيرادات وفقا لقرار الحكومة، و عدم تصرف أي طرف بتلك الأموال، و ذلك كخطوة هامة لتحقيق صرف الرواتب و فقا للآلية التي ستقر من الحكومة و مكتب المبعوث الدولي.

و نؤكد في هذا البيان عن عدم صحة ما تناقلته بعض قنوات و وسائل الاعلام من ان ذلك الفريق ذهب لمناقشة آلية صرف الرواتب، كما نؤكد بأن المبلغ الذي تم تحصيله إلى ذلك الحساب لا يقل عن 15 مليار ريال يمني وفقا للقانون، و وثائق و اشعارات توريد تلك الرسوم إلى ذلك الحساب في البنك.

كما نؤكد بأن أي سحب او تلاعب في تلك الإيرادات يعتبر اخلال بكامل الاتفاق و سوء استغلال للاستثناءات الممنوحة لبعض الشحنات بنظر مكتب المبعوث الدولي، كما ان ذلك سيعتبر إعاقة لجهود تحسين الوضع الإنساني و تعطيل لإجراءات صرف رواتب المدنيين، و هو الامر الذي لن تسمح به الحكومة و المكتب الفني بحسب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية.

**صادر من المكتب الفني للجنة الاقتصادية**



1

E. info@ecyemen.com www.ecyemen.com

معاً ـ اليمن ينهض من جديد

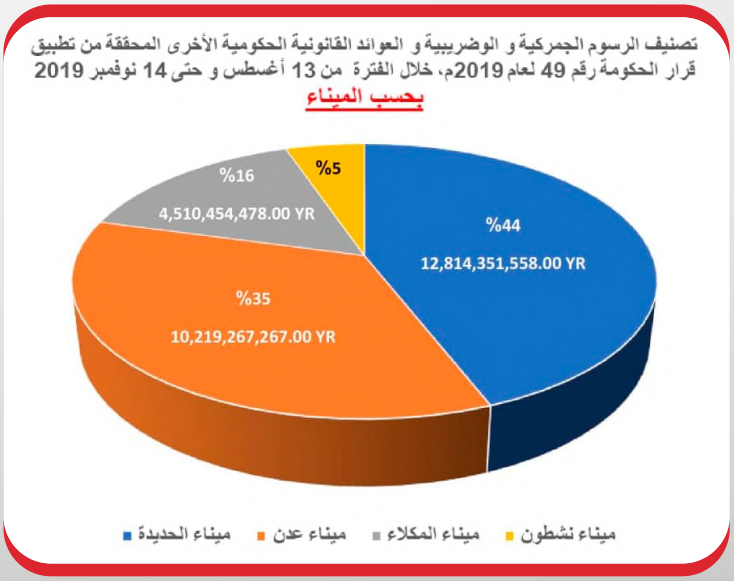


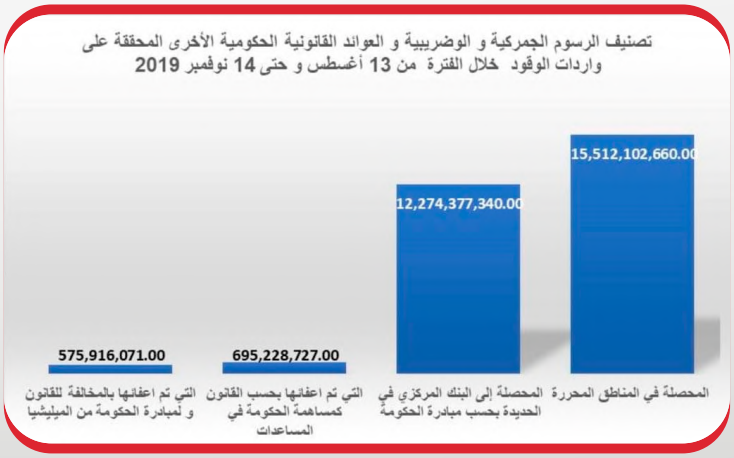

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

وثيقة الموافقة باستيراد و ادخال المواد الأساسية والمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية بناء على استخدام القنوات المصرفية الرسمية و العمليات المالية الخاصة بالتجارة الدولية

اسم الشركة المستوردة: شركة وقود للاستثمار المحدودة رقم الوثيقة: 0275 تاريخ: 2019/11/08

| البند | البيان | | ايضاحات |
|---|---|---|---|
| التحويل التجاري | رقمه | -HMBR431H13081199C MT QUEEN REEM رسيد سابق من الشحنة | حصلت هذه الشحنة على هذه الموافقة بناء على مبادرة الحكومة، و كون المستورد التزم بجميع الضوابط التي اقرتها المبادرة و قام بسداد الرسوم القانونية لشحنته السابقة إلى الحساب المؤقت في فرع البنك المركزي في الحديدة بموجب اشعار رقم: 19019485- كما قام بتقديم وثائق و طلب الحصول على موافقة الحكومة لدخول هذه الشحنة إلى ميناء الحديدة. |
| | تاريخه | 8/22/2019 | |
| | المبلغ ونوع العملة | AED 12,567,179.84 | |
| | البنك مصدر التحويل ( بنك المستورد ) | بنك اليمن الدولي | |
| | بنك المصدر | Emirates NBD | |
| | البنك الوسيط The mediator bank | - | |
| وصف البضاعة | النوع | ديزل | |
| | الكمية | 10,995.34 طن ديزل | |
| قيمة الشحنة CIF ميناء التفريغ | المبلغ ونوع العملة | AED 25,930,466.17 | |
| | اجمالي الضرائب والجمارك و العوائد الأخرى | YER 319,681,256 | |
| الشركة المستوردة | الاسم | شركة وقود للاستثمار المحدودة | |
| | رقم وتاريخ السجل التجاري | 2014/06/25-4255 | |
| | الرقم الضريبي | 1539773 | |
| الشركة المصدرة | الاسم | GOLDEN OIL | |
| | الجنسية | الامارات العربية المتحدة | |
| اسم السفينة | | MT SEA KINC | |
| ميناء التحميل Port of loading | | ميناء الفجيرة – الامارات العربية المتحدة | |
| ميناء التفريغ Offloading Port | | ميناء الحديدة – الجمهورية اليمنية | |
| مصدر الحصول على العملة الاجنبية Source of the currency | | بنك اليمن الدولي | |

ملاحظة وتوصية المكتب الفني:

- تم استيفاء ومراجعة ومطابقة الوثائق المقدمة من الشركة المستوردة بحسب النظام الثاقب، (يتحمل المستورد مسؤولية صحة تلك الوثائق ومحتواها)، على ان تستكمل إجراءات التصريح بعد مطابقة حمولة السفينة عبر البات وزارة النقل.
- توصى بالموافقة على استيراد وادخال البضاعة المذكورة اعلاه الى الموانئ اليمنية

رئيس المكتب الفني

مسؤول العمليات المصرفية

اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

E. info@ecyemen.com www.ecyemen.com

معاً .. اليمن ينهض من جديد

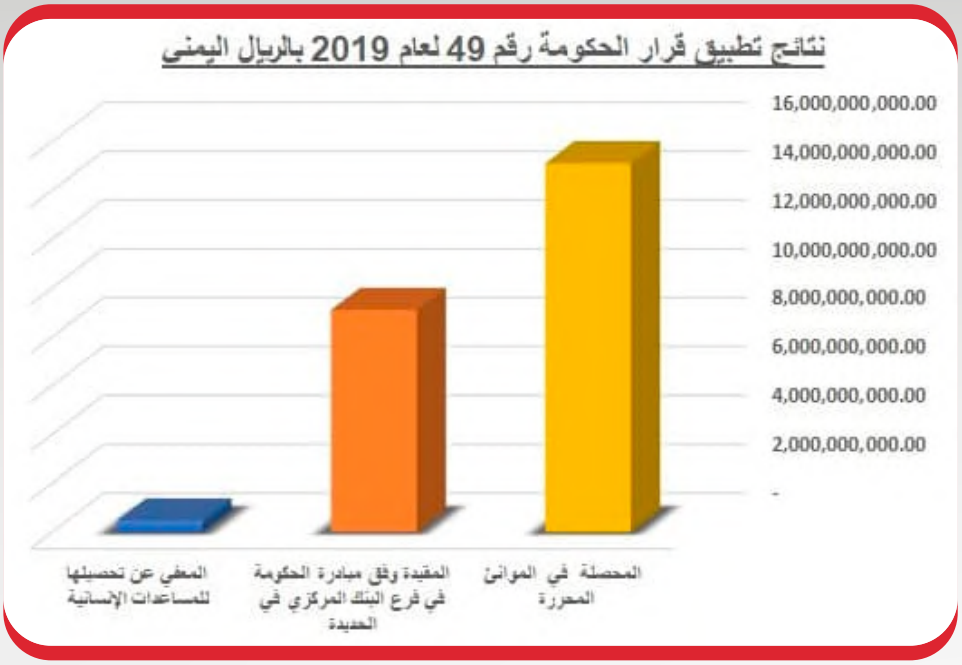


٣ نوفمبر ٢٠١٩
نتائج اولية لتطبيق قرار الحكومة رقم ٤٩ لعام ٢٠١٩م
إجمالي إيرادات تصل إلى ٢٤ مليار و ستمائة مليون .. محجوز منها في فرع البنك المركزي في الحديدة بناء على مبادرة الحكومة و بنظر الأمم المتحدة حوالي ٩ مليار و ٨٧ مليون و اعفي من تحصيل حوالي ٤٦٤ مليون قانونيا لشحنات المساعدات الانسانية

اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

وزارة المالية

الإيرادات الحكومية القانونية المختلفة على واردات الوقود التي تم ادخالها إلى الحديدة بموجب مبادرة الحكومة في تاريخ 15 أكتوبر 2019م

| م | اسم الناقلة | الضرائب و الجمارك و العوائد الحكومية القانونية الأخرى بالريال اليمني |
|---|---|---|
| 1 | MT SAEA HEART | 980,091,075.00 |
| 2 | MT MAJNOON | 982,844,309,00 |
| 3 | MT MAIRA | 314,552,679,00 |
| 4 | MT VICTORY | 829,780,892.00 |
| 5 | MT BAHIR DAR | 1,004,966,094,00 |
| 6 | MT BANYAN PRIDE | 818,332,924,00 |
| 7 | MT MENTOR | 327,787,990.00 |
| 8 | MT OMAIR | 301,485,790.00 |
| 9 | MT NAVARINO | 298,195,904.00 |
| 10 | MT ASTON | 1,075,793,327.00 |
| 11 | EPIC SAMOS | 134,384,984.00 |
| 12 | EPIC BURANO | 85,256,045.00 |
| 13 | EUGENIA GAS | 188,145,836.00 |
| 14 | ADVENTUROUS | 1,090,082,444.00 |
| 15 | DISTY PUSHTI | 657,386,731 |
| الاجمالي | تسعة مليار و تسعة و ثمانون مليون و سبعة و ثمانون الف و أربعة و عشرون ريال | 9,089,087,024 |

٨ أكتوبر ٢٠١٩
حوالي ٩ مليار و مائة مليون ريال هي ايرادات الضرائب و الجمارك و العوائد الحكومية القانونية الأخرى للواردات من الوقود الى ميناء الحديدة خلال ١٥ يوم و هو المبلغ المفترض احتجازه في حساب مؤقت تشرف عليه الأمم المتحدة و تتحمل مسؤولية الرقابة عليه وفقا لمبادرة الحكومة التي أطلقت في ١٥ من الشهر الجاري .. ليتم استخدام تلك الإيرادات في صرف رواتب المدنيين في مناطق الخضوع للميليشيا الحوثية ..

٢٣ أكتوبر ٢٠١٩
الميليشيات الحوثية تتسبب في وقوف ٨ ناقلات وقود امام ميناء الحديدة و ذلك بمنعها التجار تقديم وثائق و طلبات الحصول على تصريح الحكومة من المكتب الفني للجنة الاقتصادية و استخدام الارهاب و التهديد بالسجن و مصادرة الاموال و إيقاف النشاط التجاري للتجار الممتثلين لقرارات الحكومة .. في خطوة تترجم اصرارها على تعزيز نشاط السوق السوداء التي تديرها لتمويل نشتطها* و مضاعفة معاناة المواطنين. و كذلك التهرب من تطبيق الضوابط المصرفية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب و الحفاظ على استقرار العملة و الإعاقة الواضحة لجهود الحكومة و المبعوث الدولي لصرف مرتبات المدنيين

| اسم الناقله | نوع المادة | الكمية |
|---|---|---|
| Suzette | Gasoil | 40472 |
| Sea Adore | Gasoil | 29971 |
| Volante | Gasoil | 17364 |
| Banyan Pride | Gasoil | 12910 |
| Ramagas | LPG | 7493 |
| Damas | Gasoil | 29528 |
| Eugenia Gas | LPG | 6213 |
| Carpe Diem II | Gasoline | 19718 |

اللجنة الإقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

**وثيقة الموافقة باستيراد و ادخال المواد الأساسية والمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية بناء على استخدام القنوات المصرفية الرسمية و العمليات المالية الخاصة بالتجارة الدولية**

اسم الشركة المستوردة: عدن بتروليم كومباني المحدودة رقم الوثيقة: 0224 تاريخ: 2019/09/08

| البند | | البيان | ايضاحات |
|---|---|---|---|
| التحويل التجاري | رقمة | | تم منح وثيقة الموافقة بناء علي افادة بنك التسليف التعاوني والزراعي بان قيمة الشحنة مودعة و محجوزة لدى البنك بالريال اليمني حتى يتم مصارفتها و تحويلها بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني – عدن |
| | تاريخه | | |
| | المبلغ ونوع العملة | | |
| البنك مصدر التحويل ( بنك المستورد ) | | | |
| بنك المصدر | | | |
| البنك الوسيط The mediator bank | | | |
| وصف البضاعة | النوع | ديزل | |
| كمية الشحنة | الكمية | 17,991.08 طن ديزل | |
| قيمة الشحنة CIF ميناء التفريغ | المبلغ ونوع العملة | USD 11,958,275.74 | |
| اجمالي الضرائب والجمارك والعوائد الاخرى | | YER 529,440,914 | تم السداد بموجب اشعار البنك المركزي رقم 19011844 |
| الشركة المستوردة | الاسم | عدن بتروليم كومباني المحدودة | |
| | رقم وتاريخ السجل التجاري | 2018/11/01 153021 | |
| | الرقم الضريبي | تعهد التجار بإرسال الرقم الضريبي اخر اليوم و حتى العودة إلى مكتبه | |
| الشركة المصدرة | الاسم | ASA ENERGY FZC | |
| | الجنسية | الامارات العربية المتحدة | |
| اسم السفينة | | MT GEMA | |
| ميناء التحميل Port of loading | | ميناء الفجيرة – الامارات العربية المتحدة | |
| ميناء التفريغ Offloading Port | | ميناء عدن – الجمهورية اليمنية | |
| مصدر الحصول على العملة الأجنبية Source of the currency | | بنك التسليف التعاوني والزراعي بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني | |

**ملاحظة وتوصية المكتب الفني:**

- تم استيفاء ومراجعة ومطابقة الوثائق المقدمة من الشركة المستوردة بحسب النظام النافذ، (يتحمل المستورد مسؤولية صحة تلك الوثائق ومحتواها)، على ان تستكمل إجراءات التصريح بعد مطابقة حمولة السفينة عبر آليات وزارة النقل.
- نوصي بالموافقة على استيراد وإدخال البضاعة المذكورة أعلاه الى الموانئ اليمنية

مسؤول العمليات المصرفية

رئيس المكتب الفني

E. info@ecyemen.com www.ecyemen.com
معاً .. اليمن ينهض من جديد

اللجنة الإقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 2019/10/18م

**بيـــان هـــام**

**الميليشيات الحوثية تعمل على خلق ازمة مشتقات نفطية جديدة و تتهرب من التزاماتها امام المجتمع الدولي بصرف رواتب المدنيين و تسعى لإفشال جهود المبعوث الدولي في تطبيق اتفاقية استوكهولم.**

بعد ان شكر المبعوث الدولي جهود الحكومة و مبادرتها لحل ازمة المشتقات النفطية و خطواتها الجادة لصرف مرتبات المدنيين في المناطق الخاضعة للميليشيات الحوثية، و بعد ان باشرت الحكومة في تنفيذ مبادرتها بدعم من دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، و منحت السفن المحملة بالوقود تصاريح الدخول إلى ميناء الحديدة شريطة سداد الرسوم الضريبي والجمركية و العوائد الحكومية و القانونية الأخرى إلى حساب خاص في فرع البنك المركزي اليمني في الحديدة، على ان تشرف الأمم المتحدة على ذلك الحساب و تراقبه و بما يضمن استخدام تلك الأموال في صرف مرتبات المدنيين في تلك المناطق، قامت الميليشيات الحوثية بمنع تجار الوقود من تقديم طلبات الحصول على تصاريح الحكومة للدخول إلى الميناء لسفن الوقود الواردة مؤخرا، في مخطط واضح لخلق ازمة وقود جديدة في تلك المناطق، و التهرب من حصر الإيرادات القانونية من تلك الواردات، و افشال جهود الحكومة و دول التحالف و المجتمع الدولي في تحسين الوضع الإنساني، و صرف مرتبات المدنيين، و الاستمرار المفضوح في المتاجرة بمعاناة المواطنين اليمنيين امام المجمع الدولي، و تعزيز السوق السوداء التي تدير ها لتمويل نشاطها السياسي و الإرهابي.

و لذلك لزم اصدار هذا البيان و التوضيح الهام للمواطنين اليمنيين عموما، و لتجار الوقود خصوصا، مؤكدين تحمل الميليشيات الحوثية المسؤولية القانونية و الجنائية الناتجة عن هذه التصرفات، و سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق اي تاجر يساهم في ذلك المخطط بشكل مباشر او غير مباشر، و سيعتبر ذلك تمويل مباشر للميليشيات الخراجة عن القانون، و جريمة تمس الاقتصاد الوطني، و إعاقة واضحة لجهود العمل الإنساني المحلي و الاقليمي و الدولي في اليمن.

كما تطالب اللجنة من الأمم المتحدة و جميع المنظمات التابعة لها، القيام بمسؤولياتها و واجباتها المختلفة لمنع هذه الجريمة التي تصر الميليشيات على ارتكابها كل يوم بحق الشعب اليمني في تلك المناطق، و القيام بدورها في رقابة الحساب المتفق عليه في فرع البنك المركزي في الحديدة، و اتخاذ باقي الإجراءات التي تضمن صرف مرتبات المدنيين التي صادرت الميليشيات مرتباتهم خلال خمسة أعوام مضت.

صادر من اللجنة الاقتصادية

1

E. info@ecyemen.com www.ecyemen.com
معاً .. اليمن ينهض من جديد

اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

## وثيقة الموافقة باستيراد و ادخال المواد الأساسية والمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية بناء على استخدام القنوات المصرفية الرسمية و العمليات المالية الخاصة بالتجارة الدولية

اسم الشركة المستوردة: شركة احقاف حضرموت رقم الوثيقة: 0221 تاريخ: 22 /2019/08

| البند | | البيان | إيضاحات |
|---|---|---|---|
| التحويل التجاري | رقمة | 301010000297619- 301010000297819- 301010000297819- MUK002119TAEC-301010000297319 | |
| | تاريخه | 43698 8/21/2019 8/21/2019 8/20/2019 8/18/2019 | |
| | المبلغ ونوع العملة | AED 22,000,000 | |
| البنك مصدر التحويل ( بنك المستورد ) | | مصرف اليمن والبحرين الشامل+ بنك سبا الإسلامي | |
| بنك المصدر | | EMIRATES NBD BANK | |
| البنك الوسيط The mediator bank | | البنك الأفريقي الدولي | |
| وصف البضاعة | النوع | بترول | |
| كمية الشحنة | الكمية | 9,858.23 طن بترول | |
| قيمة الشحنة CIF ميناء التفريغ | المبلغ ونوع العملة | AED 20,658,600.00 | |
| اجمالي الضرائب والجمارك والعوائد الاخرى | | YER 357,566,369.00 | تم التوريد إلى البنك المركزي في المكلا بإشعار رقم 19024273 |
| الشركة المستوردة | الاسم | شركة احقاف حضرموت للمقاولات وخدمات حقول الغاز والنفط | |
| | رقم وتاريخ السجل التجاري | 2017/11/18-131 | |
| | الرقم الضريبي | 8/124102 | |
| الشركة المصدرة | الاسم | موج البحر للتجارة العامة | |
| | الجنسية | الامارات العربية المتحدة | |
| اسم السفينة | | MT SEA POWER | |
| ميناء التحميل Port of loading | | ميناء الفجيرة – الامارات العربية المتحدة | |
| ميناء التفريغ Offloading Port | | ميناء المكلا – الجمهورية اليمنية | |
| مصدر الحصول على العملة الأجنبية Source of the currency | | مصرف اليمن والبحرين الشامل+ بنك سبا الإسلامي | |

**ملاحظة وتوصية المكتب الفني:**

- تم استيفاء ومراجعة ومطابقة الوثائق المقدمة من الشركة المستوردة بحسب النظام النافذ، (يتحمل المستورد مسؤولية صحة تلك الوثائق ومحتواها)، على ان تستكمل إجراءات التصريح بعد مطابقة حمولة السفينة عبر آليات وزارة النقل.
- نوصي بالموافقة على استيراد وإدخال البضاعة المذكورة أعلاه الى الموانئ اليمنية

مسؤول العمليات المصرفية رئيس المكتب الفني



اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

## وثيقة الموافقة باستيراد و ادخال المواد الأساسية والمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية بناء على استخدام القنوات المصرفية الرسمية و العمليات المالية الخاصة بالتجارة الدولية

اسم الشركة المستوردة: عدن بتروليم كومباني المحدودة رقم الوثيقة: 0224 تاريخ: 2019/09/08

| البند | | البيان | | إيضاحات |
|---|---|---|---|---|
| التحويل التجاري | رقمة | تم منح وثيقة الموافقة بناء على افادة بنك التسليف التعاوني والزراعي بان قيمة الشحنة مودعة و محجوزة لدى البنك بالريال اليمني حتى يتم مصارفتها و تحويلها بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني – عدن | | |
| | تاريخه | | | |
| | المبلغ ونوع العملة | | | |
| البنك مصدر التحويل ( بنك المستورد ) | | | | |
| بنك المصدر | | | | |
| البنك الوسيط The mediator bank | | | | |
| وصف البضاعة | النوع | ديزل | | |
| كمية الشحنة | الكمية | 17,991.08 طن ديزل | | |
| قيمة الشحنة CIF ميناء التفريغ | المبلغ ونوع العملة | USD 11,958,275.74 | | |
| اجمالي الضرائب والجمارك والعوائد الاخرى | | YER 529,440,914 | | تم السداد بموجب اشعار البنك المركزي رقم 19011844 |
| الشركة المستوردة | الاسم | عدن بتروليم كومباني المحدودة | | |
| | رقم وتاريخ السجل التجاري | 2018/11/01 153021 | | |
| | الرقم الضريبي | تعهد التجار بارسال الرقم الضريبي اخر اليوم و حتى العودة إلى مكتبه | | |
| الشركة المصدرة | الاسم | ASA ENERGY FZC | | |
| | الجنسية | الامارات العربية المتحدة | | |
| اسم السفينة | | MT GEMA | | |
| ميناء التحميل Port of loading | | ميناء الفجيرة – الامارات العربية المتحدة | | |
| ميناء التفريغ Offloading Port | | ميناء عدن – الجمهورية اليمنية | | |
| مصدر الحصول على العملة الأجنبية Source of the currency | | بنك التسليف التعاوني والزراعي بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني | | |

**ملاحظة وتوصية المكتب الفني:**

- تم استيفاء ومراجعة ومطابقة الوثائق المقدمة من الشركة المستوردة بحسب النظام النافذ، (يتحمل المستورد مسؤولية صحة تلك الوثائق ومحتواها)، على ان تستكمل إجراءات التصريح بعد مطابقة حمولة السفينة عبر آليات وزارة النقل.
- نوصي بالموافقة على استيراد وإدخال البضاعة المذكورة أعلاه الى الموانئ اليمنية

مسؤول العمليات المصرفية رئيس المكتب الفني



اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 2019/09/05م

## بيـــان

**عن أهمية تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم 49 لعام 2019 لصرف مرتبات الموظفين المدنيين و تحسين الوضع الإنساني في اليمن، و مخاطر مخطط الميليشيات الحوثية لخلق الازمات و تعزيز نشاط السوق السوداء و رفع معاناة المواطنين و اجبار التجار على الاستيراد و حشد سفن المشتقات بالمخالفة لقرارات الحكومة و تعاميم اللجنة الاقتصادية.**

تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية سعت الحكومة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية و الإنسانية من قرارها رقم 49 الذي صدر في 2019/07/01م، و كان من اهم تلك الأهداف تعزيز إيرادات الدولة و صرف مرتبات موظفين الجهاز المدني، و رفع مستوى التأكد من سلامة المواصفات الفنية و قانونية مصادر التوريد للمشتقات النفطية، و لما لذلك من أهمية في تحسين الوضع الإنساني و التخفيف من معاناة المواطنين، فقد تم تأجيل تطبيق القرار خلال الشهرين الماضيين لمنح مساحة معقولة للنقاش حول الآلية التنفيذية للقرار مع اطراف دولية و محلية مختلفة شارك فيها العديد من تجار المشتقات النفطية، وقد تم طرح العديد من الأفكار الوطنية حول تطبيق القرار بما يضمن عدم حدوث أزمات في الاسوق، و دون أن يكون لتطبيق القرار اثر كبير في أسعار المشتقات، كما تم التوافق حول توجه الحكومة لتخصيص الإيرادات التي سيتسبب تطبيق القرار في تحصيلها لسداد مرتبات موظفين الجهاز المدني، و تعزيز جهود الحكومة لتمويل العجز الخاص بصرف المرتبات من مصادر غير تضخمية أخرى.

و بموجب تعهدات التجار بالالتزام بقرارات الحكومة وتعاميم اللجنة الاقتصادية تم خلال تلك الفترة إدخال شحنات من الوقود تكفي جميع المناطق عموما، و كان لميناء الحديدة النصيب الأكبر من تلك الكميات التي بلغت حوالي 447 الف طن، و هي كميات أضيفت إلى فائض المشتقات التي تم توريها عبر ميناء الحديدة خلال الربع الثاني من العام 2019، و التي تكفي اجمالا لتغطية احتياجات المناطق الخاضعة للميليشيات الحوثية حتى منتصف الشهر القادم أكتوبر 2019م.

و في 2019/08/08م و من اجل الشروع في تطبيق قرار الحكومة تم اصدار تعميم اللجنة الاقتصادية رقم 5 لسنة 2019 الذي اشتراط سداد الضرائب و الجمارك و العوائد الحكومية القانونية الأخرى، و التي تقوم الميليشيات الحوثية بجبايتها عنوة من التجار دون الالتزام باي من مسؤوليات صرف المرتبات او تقديم الخدمات الأساسية للموطنين في مناطق الخضوع لها منذ انقلابها على الدولة الشرعية.

و بعد تطبيق القرار بنجاح في مختلف الموانئ المحررة، تم التأكد من شروع الميليشيات الحوثية في تنفيذ مخطط لخلق ازمة جديدة للمشتقات النفطية و تعزيز نشاط السوق السوداء، و اجبار تجار المشتقات النفطية على توريد شحنات جديدة بالمخالفة لقرارات الحكومة و حشدها في البحر الأحمر، و المتاجرة بذلك امام المنظمات الدولية لكسب تعاطفها مرة أخرى.

و بناء عليه، و نحن نقدر حجم الضغط المالي و الأمني الذي يتعرض له التجار في مناطق الخضوع للميليشيات الحوثية، نذكرهم بمصير الكثير من القيادات السياسية و الاقتصادية و المصرفية الذين تعاونوا مع هذه الميليشيات، و اخرهم الخبير المصرفي الأستاذ احمد ثابت العيسي المخفي قسرا من قبلها و هو في حالة صحية حرجة، كما أنه و للمصالح الاقتصادي و الإنسانية الوطنية العليا تهيب اللجنة الاقتصادية جميع تجار المشتقات النفطية بما يلي:

1- عدم الاستمرار في تمويل الميليشيات الحوثية و دعمها في مصادرة إيرادات الدولة، على حساب معيشة المواطنين و وقوفها امام جهود صرف مرتبات موظفين الجهاز المدني منذ 4 سنوات.



اللجنة الاقتصادية ECONOMIC COMMITTEE

2- اتخاذ موقف وطني لدعم جهود الحكومة و تنازلاتها الوطنية لصالح صرف مرتبات الموظفين في جميع المناطق و تحسين الوضع الإنساني و التخفيف من معاناة المواطنين.

3- عدم الانصياع و التعاون مع الميليشيات الحوثية، في مخالفة القانون و التعاميم و القرارات الحكومية المختلفة، و عدم المشاركة في احداث الازمات، أو حشد السفن و تعريض الموانئ للخطر، و انفسكم للخسائر المتعلقة بمثل هذا التصرف الغير مسؤول.

4- الالتزام بالتعهدات الخطية التي قدمت للجنة الاقتصادية، و تحمل مسؤولية مخالفتها قانونيا و ماليا.

كما نؤكد قيام الحكومة باتخاذ إجراءاتها القانونية المختلفة في حق أي متعاون او داعم للميليشيات الانقلابية الحوثية، أو متسبب في الاضرار بالاقتصاد الوطني، و إعاقة جهود تحسين الوضع الإنساني في اليمن.

كما تؤكد اللجنة الاقتصادية بأنه لم و لن يتم إيقاف او تأخير أي شحنة مشتقات نفطية من الدخول إلى أي من الموانئ اليمنية طالما تم استيفاء جميع الشروط و الضوابط وفقا لقرارات الحكومة، و ان تلك الضوابط و الشروط يتم تطبيقها على جميع التجار في جميع الموانئ اليمنية بمهنية و حيادية و موضوعية.

و تدعو اللجنة الاقتصادية الأمم المتحدة و منظماتها الإنسانية المختلفة عموما، و مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة خصوصا لتحمل مسؤولياتهم و القيام بدورهم الإنساني و المهني في الزام الميليشيات الحوثية بعدم إعاقة تطبيق قرار الحكومة رقم 49 لعام 2019م، و جهود الحكومة لصرف مرتبات الموظفين المدنيين، والتأكد من قانونية و سلامة مواصفات و ادرات اليمن من الوقود، كما ندعوها بالمصافة إلى لجنة العقوبات الدولية في اتخاذ إجراءاتها الرقابية و العقابية اللازمة لردع الميليشيات الحوثية من التسبب في احداث أزمات المشتقات النفطية و مفاقمة الوضع الإنساني و اجبار التجار على مخالفة قرارات الحكومة، و التسبب في تكبدهم خسائر مالية و مخاطر تجارية كبيرة، و اعتقال قيادات تجارية و مصرفية بريئة في سجونها.

**صادر من اللجنة الاقتصادية**

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

## وثيقة الموافقة باستيراد و ادخال المواد الأساسية والمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية بناء على استخدام القنوات المصرفية الرسمية و العمليات المالية الخاصة بالتجارة الدولية

اسم الشركة المستوردة: شركة مصافي عدن رقم الوثيقة: 0216 تاريخ : 2019/08/08

| البند | البيان | | إيضاحات |
|---|---|---|---|
| التحويل التجاري | رقمه | [illegible] | |
| | تاريخه | [illegible] | |
| | المبلغ ونوع العملة | [illegible] | |
| البنك مصدر التحويل ( بنك المستورد ) | بنك المصدر | [illegible] | |
| البنك الوسيط The mediator bank | | [illegible] | |
| وصف البضاعة | النوع | ديزل | |
| كمية الشحنة | الكمية | 59,988.71 طن ديزل | |
| قيمة الشحنة CIF ميناء التفريغ | المبلغ ونوع العملة | [illegible] | |
| الشركة المستوردة | الاسم | شركة مصافي عدن | حكومية 100% |
| | رقم وتاريخ السجل التجاري | 1977/057/01-377 | |
| | الرقم الضريبي | - | |
| الشركة المصدرة | الاسم | ASA ENERGY FZC | |
| | الجنسية | الامارات العربية المتحدة | |
| اسم السفينة | | MT MAERSK PRINCESS | |
| ميناء التحميل Port of loading | | ميناء الفجيرة – الامارات العربية المتحدة | |
| ميناء التفريغ Offloading Port | | ميناء عدن – الجمهورية اليمنية | |
| مصدر الحصول على العملة الاجنبية Source of the currency | | البنك المركزي اليمني - عدن | |

**ملاحظة وتوصية المكتب الفني:**

- تم استيفاء ومراجعة ومطابقة الوثائق المقدمة من الشركة المستوردة بحسب النظام النافذ، (يتحمل المستورد مسؤولية صحة تلك الوثائق ومحتواها)، على ان تستكمل إجراءات التصريح بعد مطابقة حمولة السفينة عبر آليات وزارة النقل.
- نوصي بالموافقة على استيراد وإدخال البضاعة المذكورة أعلاه الى الموانئ اليمنية

مسؤول العمليات المصرفية | رئيس المكتب الفني

info@ecyemen.com www.ecyemen.com
معاً .. اليمن ينهض من جديد

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

## وثيقة الموافقة باستيراد و ادخال المواد الأساسية والمشتقات النفطية إلى الموانئ اليمنية بناء على استخدام القنوات المصرفية الرسمية و العمليات المالية الخاصة بالتجارة الدولية

اسم الشركة المستوردة: مؤسسة تامكو للمشتقات النفطية رقم الوثيقة: 0217 تاريخ: 2019/08/08

| البند | البيان | | إيضاحات |
|---|---|---|---|
| التحويل التجاري | رقمه | [illegible] | |
| | تاريخه | [illegible] | |
| | المبلغ ونوع العملة | [illegible] | |
| البنك مصدر التحويل ( بنك المستورد ) | بنك المصدر | [illegible] | |
| البنك الوسيط The mediator bank | | [illegible] | |
| وصف البضاعة | النوع | بترول | |
| كمية الشحنة | الكمية | 29,403.45 طن بترول | |
| قيمة الشحنة CIF ميناء التفريغ | المبلغ ونوع العملة | [illegible] | |
| الشركة المستوردة | الاسم | مؤسسة تامكو للمشتقات النفطية | |
| | رقم وتاريخ السجل التجاري | 2018/08/30-12896 | |
| | الرقم الضريبي | 11414/6 | |
| الشركة المصدرة | الاسم | MOK PETRO ENERGY FZC | |
| | الجنسية | الامارات العربية المتحدة | |
| اسم السفينة | | MT DAMAS | |
| ميناء التحميل Port of loading | | ميناء الفجيرة – الامارات العربية المتحدة | |
| ميناء التفريغ Offloading Port | | ميناء الحديدة – الجمهورية اليمنية | |
| مصدر الحصول على العملة الاجنبية Source of the currency | | بنك التضامن الاسلامي | |

**ملاحظة وتوصية المكتب الفني:**

- تم استيفاء ومراجعة ومطابقة الوثائق المقدمة من الشركة المستوردة بحسب النظام النافذ، (يتحمل المستورد مسؤولية صحة تلك الوثائق ومحتواها)، على ان تستكمل إجراءات التصريح بعد مطابقة حمولة السفينة عبر آليات وزارة النقل.
- نوصي بالموافقة على استيراد وإدخال البضاعة المذكورة أعلاه الى الموانئ اليمنية

مسؤول العمليات المصرفية | رئيس المكتب الفني

info@ecyemen.com www.ecyemen.com
معاً .. اليمن ينهض من جديد

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 2019/08/09م

## تعميم رقم (5) لسنة 2019م بشأن تطبيق قرار الحكومة رقم 49 لعام 2019 بشأن إعادة العمل بآليات استيراد المشتقات النفطية من قبل مصافي عدن وآليات التوزيع لجميع محافظات الجمهورية.

الأخوة/ مستوردي المشتقات النفطية المحترمين
الأخوة / وكلاء و شركات و مكاتب الملاحة المحترمين

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 49 لسنة 2019م، الصادر في تاريخ 2019/06/26م، و الذي ينص على أن:

1- يطبق القرار بشكل متكامل مع قرار الحكومة رقم 75 لعام 2018م، و آليته التنفيذية.
2- تحصيل الرسوم القانونية (الجمركية و الضريبية و العوائد الأخرى) على جميع شحنات المشتقات النفطية المستوردة و المشحونة إلى مناطق الجمهورية اليمنية، و ذلك ابتداء من تاريخ اصدار القرار.
3- حصر جهة الفحص الفني و اصدار شهادة المنشأ و المواصفات المعتمدة من قبل اللجنة الاقتصادية على شركة مصافي عدن.

**فقد تقرر:**

**أولا: اعتماد سداد الرسوم المحددة بالقرار إلى الحسابات الخاصة بها (في البنك المركزي اليمني – عدن، أو أي بنك يفوضه البنك المركزي اليمني)، شرطاً اساسيا للحصول على وثيقة موافقة الحكومة على شحن و استيراد الشحنة إلى أي من الموانئ اليمنية، الصادرة من اللجنة الاقتصادية، و ذلك على جميع الشحنات التي تقدمت بطلباتها للجنة بعد تاريخ صدور القرار، على ان يتم ذلك وفقا للتالي:**

**1- يتم احتساب الرسوم الجمركية و الضرائب و العوائد الاخرى المحددة بالقرار وفقا للقوانين الخاصة بها، و اعتماد سعر الصرف وفقا لنشرة الصرف الجمركية، و بالشكل التالي:**

| الرسوم الحكومية | بنزين | ديزل | غاز | كيروسين | مازوت |
|---|---|---|---|---|---|
| الرسوم الجمركية | %10 | %5 | %10 | %5 | %10 |
| ضريبة المبيعات من ( القيمة + الرسوم) | %5 | %5 | %5 | %5 | %5 |
| ضريبة الأرباح التجارية من ( القيمة + الرسوم) | %1.4 | %1.4 | %1.4 | %1.4 | %1.4 |
| ضريبة المركبات | 25 فلس/لتر | 15فلس/لتر | 0 | 0 | 0 |
| صندوق الطرق و الجسور | %5 | %5 | 0 | 0 | 0 |
| صندوق التشجيع الزراعي و السمكي | 0 | 1 ريال/ لتر | 0 | 0 | 0 |
| صندوق الثقافة و التراث | 1 ريال/ طرد | 1 ريال/ طرد | 1 ريال/ طرد | 1 ريال/ طرد | 1 ريال/ طرد |
| مجالس محلية | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن |
| صندوق تحسين المدينة | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن | 100 ريال / طن |
| رسوم فتح بيان جمركي | الف ريال/ بيان | الف ريال/ بيان | الف ريال/ بيان | الف ريال/ بيان | الف ريال/ بيان |
| رسوم مطبوعات | 60 ريال/ بيان | 60 ريال/ بيان | 60 ريال/ بيان | 60 ريال/ بيان | 60 ريال/ بيان |
| صندوق المعاقين | 100 ريال/ بيان | 100 ريال/ بيان | 100 ريال/ بيان | 100 ريال/ بيان | 100 ريال/ بيان |

**ملاحظة: ضريبة الأرباح على شركة مصافي عدن و شركة النفط اليمنية (1%) بينما على القطاع الخاص (1.4%) للاستيراد على البحر**



اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

2- يتم التوريد من قبل التاجر بموجب حافظة التوريد التي ترسل له من قبل اللجنة الاقتصادية بعد احتساب تلك الرسوم، و إلى الحسابات المحلية و الخارجية المحددة في حافظة التوريد المشار إليها.

3- تعتبر نشرة بلاتس المحددة لأسعار المشتقات النفطية أساس في اعتماد القيمة الجمركية للمشتقات النفطية التي بموجبها يتم احتساب الرسوم الجمركية و الضرائب و العوائد الأخرى في حال كانت القيمة المصرح عنها أقل من نشرة بلاتس ( مع إضافة أجور النقل و التأمين (CIF) ) و في حالة ما تكون القيمة المصرح فيها أعلى من نشرة بلاتس يتم اعتماد القيم الأعلى.

4- يحق للتاجر أو الشركة المستوردة في حال تم اكتشاف أي خطاء في عملية الاحتساب تقديم تظلم و ارساله عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمكتب الفني للجنة الاقتصادية، مع تحدد الخطاء المكتشف.

5- تقديم أيا من الوثائق التالية لإثبات عملية السداد:
أ- شيك مقبول الدفع بالقيمة الاجمالية للرسوم الحكومية المحددة و المذكورة أعلاه.
ب- اشعار توريد نقدي للحسابات المحددة، بإجمالي القيمة وفقا لحافظة التوريد المرسلة للتاجر من اللجنة الاقتصادية.

6- لمرة واحدة فقط ستقبل اللجنة منح التاجر او الشركة المستوردة استثناء على ما ورد أعلاه و ذلك في حال تعهد (او تعهدت) بالسداد بعد دخول الشحنة و تفريغها و تقديم شيك مصرفي كضمان، على انه ان يتم منح أي شحنة لاحقة له وثيقة الموافقة دون استكمال سداد الرسوم الخاصة بتلك الشحنة السابقة، وفقا لهذا التعميم.

ثانياً: يستمر العمل وفقا للتعميم رقم 3 و التعميم رقم 4 للعام 2019م، فيما يخص موانئ الشحن و شهادة المنشاء و الفحص الفني.

صادر عن اللجنة الاقتصادية

اللجنة الاقتصادية
ECONOMIC COMMITTEE

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 2019/08/03م

**تعميم رقم (4) لسنة 2019م بشأن**

**الاستيراد من الموانئ النفطية المتخصصة، و تعميد شهادة المنشأ من قبل الغرفة التجارية الواقعة في نطاق الميناء النفطي المصدر.**

الأخوة/ مستوردي المشتقات النفطية المحترمين

الأخوة / وكلاء و شركات و مكاتب الملاحة المحترمين

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 75 لسنة 2018م، و على الإجراءات و الضوابط و الشروط التي نصت عليها الآلية التنفيذية لضبط و تنظيم تجارة المشتقات النفطية، و لتحسين نتائج تطبيق الآلية، و للحد من التلاعب في المواصفات، و التجارة غير القانونية للمشتقات النفطية إلى اليمن، و استكمالا لما نص عليه التعميم السابق ( رقم 3 )، و بناء على طلب وزارة النفط و المعادن.

**فقد تقرر:**

1- يمنع استيراد المشتقات النفطية إل عبر الموانئ النفطية المتخصصة لذلك.
2- على الشركات المستوردة للمشتقات النطفية تصديق و تعميد شهادة المنشأ للمادة المستوردة من قبل الغرفة التجارية الواقعة في نطاق الميناء النفطي المصدر..
3- الالتزام بتطبيق ما جاء في هذا التعميم من تاريخ صدوره.

صادر عن اللجنة الاقتصادية

أغسطس ٢٠١٩
بناء على طلب من وزارة النفط و المعادن و للحد من التلاعب بمواصفات المشتقات النفطية المستوردة.. اللجنة الاقتصادية تصدر التعميم رقم ٤ للعام ٢٠١٩

٢٤ يوليو ٢٠١٩
اهم نتائج و مؤشرات تطبيق قرار الحكومة رقم ٧٥ لعام ٢٠١٨ و اليته التنفيذية خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٩

٢٢ يوليو ٢٠١٩
تقرير للجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة و تقارير اخرى تكشف الجرائم المالية للميليشيات الحوثية على شركة النفط اليمنية في مناطق الخضوع لسيطرتها

وأشار إلى أن عدد السفن التي مُنحت تصاريح استثنائية لدخول ميناء الحديدة استجابة لدعوات أممية بعد نهب الحوثيين الرسوم المتراكمة في البنك المركزي بالحديدة وصلت لحوالي ٤٠ سفينة وقود خلال الربع الأول من ٢٠٢١